جـامـعـة الــشـــرق الأوســـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية

Problems of Auditing Provisions, Contingent Assets and Contingent Liabilities in Jordanian Companies

إعداد
زيد أحمد بطمان الشوابكة
401020072
إشراف
الدكتور مضر علي عبد اللطيف

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة – كلية الأعمال
جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني/ 2013

تفويض

أنا الطالب زيد أحمد بطمان الشوابكة أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا أو الكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: زيد أحمد بطمان الشوابكة

التاريخ: 2 / 1 / 2013 م

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها" **مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية** " وأجيزت بتاريخ2013/1/2

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	التوقيع
1) الدكتور مضر علي عبد اللطيف/جامعة الشرق الأوسط/رئيسا ومشرفا	
2) الدكتور إسماعيل حسين أحمرو/جامعة الشرق الأوسط/عضوا داخليا	
3) أ.د. يوسف مصطفى سعادة/جامعة العلوم التطبيقية/ممتحنا خارجيا	

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) التوبة 105

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك فلك الحمد والشكر على ما أنعمت علينا نعما لا تعد ولا تحصى ونسألك عونا على شكرك وذكرك وحسن عبادتك.

والشكر والثناء إلى من كللهما الله بالهيبة والوقار .. إلى من علماني العطاء بدون انتظار .. إلى والدي العزيزين كل الشكر والتقدير.

والشكر والثناء إلى أستاذي الدكتور مضر علي عبد اللطيف الذي قبل الإشراف على رسالتي فكان قبولا حسنا وأشرف فكان إشرافا أمينا وعلم فكان تعليما متقنا وجزاه الله عنا خير الجزاء، والشكر إلى الأستاذ الدكتور يوسف سعادة والدكتور إسماعيل أحمرو لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة وكذلك الشكر موصول لجميع أساتذتي في جامعة الشرق الأوسط.

والشكر لخبراء التدقيق في الأردن السيد فرنسيس البواب والسيد إبراهيم حمودة والسيد عمران التلاوي والدكتور رفيق الدويك على ما قدموا من معلومات قيمة أغنت الدراسة فلهم جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

والشكر موصول إلى زملائي وزميلاتي في جامعة الشرق الأوسط الذين قدموا لي كل مساعدة طلبت منهم من نصح وإرشاد وتوجيه وأخص بالذكر الزملاء يوسف عبد الجابر وعامر العرموطي ورشا قاسم ولكل من مد لنا يد العون والمساعدة.

الإهداء

إلى والدي العزيزين

إلى كل من علمني

إلى كل من كان سببا في وصولي إلى ما وصلت إليه

الملخص

مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية

إعداد
زيد أحمد بطمان الشوابكة
إشراف
الدكتور مضر علي عبد اللطيف

هدفت الدراسة إلى اكتشاف مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين بإجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (540) بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة وكذلك مدى التزامهم بالإجراءات المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالمشكلات المقترحة بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية وكذلك مدى اعترافهم بالمشكلات المقترحة مشكلات واقعية.

ولتحقيق هذا الغرض تم تصميم استبانة وقد تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من (181) مدققا خارجيا من (18) مكتبا موزعة بين مكاتب متوسطة وكبيرة الحجم في الأردن، ولإجابة أسئلة الدراسة قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والتي تمثلت في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبا ر كروسكال والس واختبار مان وتني واختبار One Sample T Test لتحليل بيانات الاستبانات المستردة.

لقد أظهرت النتائج أن المدققين الخارجيين ملتزمون إلى حد ما بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) وأنه لا توجد مشكلات واقعية بدرجة كبيرة على ما يبدو تواجه المدققين

الخارجيين عند تدقيقهم على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة، وقد تبين كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بشكل عام بين إجابات أفراد العينة تعود للخلفية الشخصية لكل منهم، إلا أن الدراسة وجدت بأن مدى التزام المدققين بمسؤولياتهم تجاه المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة كان محدودا على الرغم من عدم وجود عوائق تمنع عملهم.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها ضرورة عقد دورات متخصصة في مجال تطبيق معايير التدقيق الدولية وبيان أهميتها في التدقيق على التقديرات المحاسبية خاصة في مجالات المخصصات و الأصول المحتملة و الالتزامات المحتملة لتخفيض احتمالات الخطأ و الاحتيال في القوائم المالية.

ABSTRACT

Problems of Auditing Provisions, Contingent Assets and Contingent Liabilities in Jordanian Companies

Prepared by
Zaid Ahmad Al Shawabka

Supervised by
Dr. Modar Abdullatif

This study aimed to discover the extent of compliance of external auditors with audit procedures required by the International Standard of Auditing no.540 (ISA540) in the audit of provisions, contingent assets and contingent liabilities, as well as their compliance with audit procedures of ISA540 with respect to problems proposed in the areas of audit provisions, contingent assets and contingent liabilities in Jordanian companies, as well as the recognition of the proposed problems as actual problems.

To achieve this goal, a questionnaire was distributed to the study sample which consisted of (181) external auditors from (18) audit firms of medium and large sizes.

To analyze the data gathered, the researcher used statistical techniques including arithmetic means, standard deviations, one-sample t-test, Kruskal-Wallis and Mann-Whitney tests. The results showed that the external auditors comply with the requirements of ISA540 and that the proposed problems probably do not limit this compliance to a high extent. However, the results show a concern that the level of compliance with the requirements of ISA540 regarding provisions, contingent assets and contingent liabilities was limited, despite the apparent lack of severe problem facing that compliance.

Finally, personal backgrounds of participants in the study generally did not have a significant effect on their responses.

The study proposed a range of recommendations, including holding specialized courses in the field of application of International Standards on Auditing, and the emphasis on its importance in the audit of accounting estimates and specifically provisions, contingent assets and contingent liabilities to reduce possibilities of errors and financial fraud in the financial statements.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 هدف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 أسئلة الدراسة و فرضياتها

1-6 حدود الدراسة

1-7 المصطلحات الإجرائية

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

إن التدقيق هو الفحص أو البحث عن الأدلة وتقييم هذه الأدلة بشكل موضوعي والهدف من ذلك هو الخروج برأي عن مدى مصداقية البيانات المالية وغير المالية ويتولى مهمة التدقيق شخص مؤهل ومستقل عن الإدارة وعن الجهات المستفيدة من هذه البيانات ثم يصدر المدقق تقريراً حول هذه البيانات هادفاً بذلك إلى زيادة مصداقيتها و بالتالي زيادة فائدتها ودرجة الاعتماد عليها. (Gray and Manson, 2011)

يستند المدقق أثناء أدائه لعملية التدقيق من خلال الفحص أو البحث عن الأدلة إلى معايير التدقيق الدولية والتي هي مستويات للأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة بهدف توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد نوعاً من الإطار الذي يعمل المدقق ضمنه وبالتالي فهي توفر مستوى من الثقة بأداء المدقق.

لا يمكن قياس التقديرات المحاسبية بدقة بل يمكن تقديرها فقط وتختلف طبيعة وموثوقية المعلومات المتوفرة للإدارة من أجل دعم إعداد تقدير محاسبي على نطاق واسع مما يؤثر على درجة شكوك التقدير وتؤثر درجة شكوك التقدير بدورها على مخاطر الخطأ الجوهري في التقديرات المحاسبية بما في ذلك قابلية تعرضها لتحيز مقصود أو غير مقصود من قبل الإدارة.(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، الفقرات أ1-أ11)

ولتكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة ، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة (التمثيل الصادق) والتحيز (الحياد) ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين .(نور و إبراهيم، 2011، ص28)

وبما أن الأردن من الدول المتبنية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فقد قرر الباحث معرفة المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات الخارجيين في التدقيق على المخصصات و الأصول المحتملة والالتزامات المحتملة، وهي من الأمور التي تغطيها معايير التدقيق الدولية بشيء من التفصيل من خلال معيار التدقيق الدولي رقم (540).

لقد سعى الباحث للتعرف على أهم المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن في تدقيقهم على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة والتي تتنوع أسبابها من صعوبة تقدير المخصصات إلى إمكانية احتيال الشركات في تقدير المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة التي قد تؤدي إلى تخفيض الأرباح.

1-2 مشكلة الدراسة

تتركز مشكلة الدراسة حول تحديد المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات الخارجيين بالتدقيق على قياس المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية و التي قد ينتج عنها تحريفات جوهرية في البيانات المالية ناتجة عن الاحتيال بسبب تحيز الإدارة أو الخطأ غير المقصود لأسباب عديدة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الخطأ في إظهار صافي الربح وبالتالي تضليل مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والموردين والدائنين التجاريين والعملاء والمقرضين والحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المنشآت .

كما وتتركز مشكلة الدراسة في معرفة مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين بمعايير التدقيق الدولية في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة

والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية، وواقع ما يواجهونه من مشكلات عند قيامهم بالتدقيق على هذه البنود.

3-1 هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين بالتدقيق على تقدير المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية، وبيان الفروق ذات الدلالة المعنوية التي تعود للخلفية الشخصية لأفراد العينة إن وجدت. وكذلك معرفة مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين بمعايير التدقيق الدولية بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية.

إن استخدام الشركات الأردنية للمخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة زادت من رغبة الباحث بمعرفة المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات الخارجيين بالتدقيق على تقدير هذه المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة والخروج بتوصيات مناسبة ليأخذ بها أصحاب الشأن وخصوصاً المدققين ليعوا مسبقاً هذه المشكلات ويعرفوا كيفية مواجهتها وألا يكون لها أثر سلبي على نتائج أعمالهم لأن هذه المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تؤثر تأثيراً كبيراً في البيانات المالية و تؤدي إلى إظهارها بصورة غير عادلة إذا تم قياسها بصورة غير صحيحة إما بسبب الاحتيال أو الخطأ غير المقصود وبالتالي تضليل مستخدمي البيانات المالية و الإضرار بالمساهمين وبمكاتب التدقيق و بالنهاية إلى الإضرار بمصلحة الاقتصاد الوطني.

4-1 أهمية الدراسة

يتميز عمل الشركات بأن المعالجة المحاسبية له قد تحتوي على الاستخدام للمخصصات و الأصول المحتملة والالتزامات المحتملة. وإزاء ذلك فقد أفردت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية العديد من أجزائها (خاصة معيار المحاسبة الدولي رقم 37) للمعالجات المحاسبية لهذه الأمور، حيث أن من المهم احتساب هذه المبالغ بشكل صحيح و عادل، لأن عدم فعل ذلك قد يؤدي إلى الاحتيال المالي من قبل الشركات، حيث من المعروف أن الاحتيال المالي أسهل تنفيذا في حالة التقديرات المحاسبية منه في حالة المبالغ المقاسة بدقة(Gramling, Rittenberg & Johnstone(2012); Stuart(2012))، من هنا كان لابد من دراسة المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة ومدى التزامهم بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) ونظرا لقلة الدراسات العربية التي بحثت في موضوع التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة والمشكلات التي قد تواجه مدققي الحسابات الخارجيين عند تدقيقهم على هذه البنود قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع ثلاثة من خبراء التدقيق الأردنيين والذين لهم خبرة طويلة في مجال التدقيق على الشركات وهم شركاء في شركات تدقيق لها ارتباطات عالمية وأحدهم عمل مع إحدى شركات التدقيق العالمية من الأربعة الكبار لفترة زمنية طويلة فقد أجمعوا على عدد من المشكلات التي واجهتهم بالتدقيق على البنود سابقة الذكر والتي تشكل سببا رئيسا من الأسباب التي تجعل من القوائم المالية تعطي بيانات مالية مضللة لمستخدميها الأمر الذي ينعكس سلبا على مستخدمي البيانات المالية وفي النهاية على الاقتصاد الوطني ولذلك قام الباحث بتصميم استبانة لبيان مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين

بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) ومدى اعترافهم بكون المشكلات المقترحة مشكلات واقعية وذلك للتوصل إلى أسباب المشكلات وتقديم التوصيات بالحلول المقترحة.

لقد قام الباحث بإجراء مقابلات مع ثلاثة من كبار خبراء التدقيق في الأردن وهم شريكان في شركتي تدقيق عالميتان تعملان في الأردن من خارج الأربعة الكبار وشريك آخر متقاعد كان يعمل في شركة تدقيق عالمية في الأردن من الأربعة الكبار، وقد توصل الباحث إلى الأمور التالية كانت حسب رأي المدققين المشار إليهم سابقا من المشكلات التي يواجهها المدققون الخارجيون في الأردن بخصوص موضوع التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة ، وبالتالي سيتم بناء أداة الدراسة على الأمور التالية ، علما بأن الدراسة تنوي تغطية مدى كون هذه الأمور تعتبر مشكلات بالنسبة للمدققين وكذلك مدى قيام المدققين بمسؤولياتهم بالالتزام بمعيار التدقيق الدولي رقم (540) تجاه هذه الأمور.

وتتلخص المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين عند التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية في الأمور التالية حسب ما أورد الخبراء في مجال التدقيق الذين تمت مقابلتهم.

1-4-1 مشكلات تدقيق ضريبة المبيعات Sales Tax:

1)عدم توفر المعلومات من الجهات المسؤولة عن تقدير قيمة المخصص في حالة رفع دعوى قضائية والمتمثلة في المحامين والقضاة والمستشارين.

2)إيعاز من الإدارة للمحامين بعدم الإفصاح عن المبلغ الذي سوف تحكم به المحكمة وبالتالي عدم وجود الاستقلالية والنزاهة أحيانا.

3)عدم وجود أسس ثابتة يستند إليها القاضي عند البت في القضية وبالتالي يعتمد على الحكم الشخصي.

4)ضغوط إدارة الشركة على جميع الجهات التي من الممكن أن يستفيد منها المدقق في تقدير قيمة المخصص.

1-4-2 مشكلات تدقيق ضمان الصيانة والإصلاح Maintenance Warranty :

1) عدم توفر المعلومات والخبرة الكافية لدى المدقق لحساب المخصص بطريقة موضوعية في الشركات التي تمنح الضمان.
2) عدم توفر دراسات فنية من أجل تقدير مخصص الادعاءات والمخصصات الفنية.
3) إخفاء العقود وتقديم عقود مزورة أحيانا لتضليل المدقق.
4) عدم وجود أشخاص مؤهلين وذوي خبرة طويلة لعمل دورات متخصصة للمدققين لتقدير المخصصات.
5) عدم وجود دور حقيقي للجهات الرقابية كجمعية مدققي الحسابات في الرقابة على عمل المدقق .

1-4-3 مشكلات تدقيق العقود المستقبلية Future Contracts :

1) محاولة إقناع المدقق أن المبلغ يتمثل في التزام محتمل ويتطلب الإفصاح فقط وأنه لا يصل لدرجة عمل مخصص وأنه سوف يتحوط للمبلغ لاحقا.
2) عدم التعاون مع المدقق بأي شكل من الأشكال التي من الممكن أن تقود المدقق للوصول إلى ما يريد من معلومات بخصوص العقود المستقبلية.

3) مخالفة المعايير الدولية والتحايل عليها من أجل الوصول إلى أهداف الإدارة المتمثلة أحيانا في زيادة الأرباح أو تخفيضها.

1-4-4 مشكلات تدقيق استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك Depreciation of Depreciable Assets :

1) عدم الثبات في حساب نسب الاستهلاك وتخفيض نسبة الاستهلاك دون أساس علمي.

2) عدم توفر الخبرة الكافية لدى المدقق في الحكم على مثل هذه الأمور.

1-4-5 مشكلات تدقيق الذمم المشكوك فيها Doubtful receivables :

1) عدم توفر كشف تعمير الذمم وإن توفر يوجد فيه أخطاء.

2) عدم وجود سياسة معتمدة لتقدير قيمة المخصص.

3) عدم توفر النسب للذمم المتأخرة.

4) تترك المجالات واسعة أمام الإدارة للتلاعب في حساب الذمم المشكوك فيها.

5) عدم استقلالية المدقق إذ أن قرار تعيين المدقق بيد مجلس الإدارة كونه يحمل النسبة الكبيرة والمسيطرة من المساهمين.

6) إخفاء الأوراق الثبوتية أو المماطلة في توفيرها والتي من الممكن أن تساهم في كشف الحقائق أمام المدقق.

5-1 أسئلة الدراسة وفرضياتها

ويمكن صياغة أسئلة الدراسة بالتالية :

1) هل يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية؟
2) هل يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالمشكلات المقترحة بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية؟
3) هل توجد مشكلات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية؟
4) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعود للخلفية الشخصية لكل منهم؟

ويمكن صياغة فرضيات الدراسة بالشكل التالي :

الفرضية الرئيسة الأولى HO1: لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540)، ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات.

2) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على الأصول المحتملة.

3) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على الالتزامات المحتملة.

الفرضية الرئيسة الثانية HO2: لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540)، فيما يتعلق بالمشكلات المقترحة بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على ضريبة المبيعات.

2) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على ضمان الصيانة والإصلاح.

3) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على العقود المستقبلية.

4) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك.

5) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على الذمم المشكوك فيها.

الفرضية الرئيسة الثالثة HO3: لا توجد مشكلات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1) لا توجد مشكلات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين عند التدقيق على ضريبة المبيعات.
2) لا توجد مشكلات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين عند التدقيق على ضمان الصيانة والإصلاح.
3) لا توجد مشكلات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين عند التدقيق على العقود المستقبلية.
4) لا توجد مشكلات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين عند التدقيق على استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك.
5) لا توجد مشكلات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين عند التدقيق على الذمم المشكوك فيها.

الفرضية الرئيسة الرابعة HO4: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعود للخلفية الشخصية لكل منهم ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا لعمر المستجيب.

2) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا للرتبة الوظيفية للمستجيب.

3) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا للمؤهل العلمي للمستجيب.

4) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا لعدد سنوات الخبرة للمستجيب.

5) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا للحصول على الشهادات المهنية للمستجيب.

6) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا للارتباط بمكتب تدقيق عالمي.

7) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا لعدد المدققين الممارسين في مكتب التدقيق.

1-6 حدود الدراسة

الحدود التنظيمية: لقد شملت الدراسة مكاتب التدقيق الأردنية المتوسطة والكبيرة.

7-1 المصطلحات الإجرائية

الالتزام Liability: التزام حالي للمنشأة ينشأ عن أحداث سابقة، يتوقع أن تؤدي تسويته إلى تدفق صادر من الموارد التي تمثل منافع اقتصادية وهذا الالتزام قد يكون مؤكدا من ناحية التوقيت أو لا يكون. (Alfredson et al, 2009)

المخصص Provision: التزام مشكوك في توقيته أو مبلغه، وعدم التأكد هذا هو ما يميز المخصص عن غيره من الالتزامات، ويمكن أن ينتج المخصص عن التزامات قانونية أو استنتاجيه. (Alfredson et al, 2009)

الأصل المحتمل Contingent Asset: أصل ينشأ من أحداث سابقة ويتم تأكيد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد واحد أو أكثر لا يخضع لسيطرة المنشأة بشكل كامل. (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2010)

الالتزام المحتمل Contingent Liability: التزام ينتج عن أحداث حصلت في السابق لكن تنفيذه مرتبط بحدوث أو عدم حدوث أمر ما غير مؤكد الحدوث في المستقبل و ليس تحت سيطرة المنشأة، أو التزام حالي ناتج عن أحداث حصلت في الماضي لكن من غير المتوقع أن يؤدي إلى تضحية بموارد اقتصادية أو لا يمكن قياسه بموثوقية كافية. (Alfredson et al, 9 (200

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 المبادئ المحاسبية ذات الصلة بالمخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة

2-2 مفهوم المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة

2-3 معيار المحاسبة الدولي رقم (37)

2-4 معيار التدقيق الدولي رقم (540)

2-5 الدراسات السابقة

2-6 مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 المبادئ المحاسبية ذات الصلة بالمخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة

عند البحث في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة لابد من التطرق للمبادئ المحاسبية ذات الصلة بالموضوع وهي:

2-1-1 أساس الاستحقاق المحاسبي Accrual Basis

يتطلب إعداد القوائم المالية الالتزام بأساس الاستحقاق المحاسبي ويتطلب هذا المبدأ الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم، أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض النقدي.(أبو نصار و حميدات، 2010)

إن أساس الاستحقاق هو الأساس الرئيس المتبع في إعداد القوائم المالية ، وعلى الرغم من أهمية القياس باستخدام أساس الاستحقاق إلا أن ذلك لا ينفي أهمية مراقبة وتحليل التدفقات النقدية. وقد ذكر العديد من الباحثين والممارسين بأن التدفقات النقدية هامة في التحليل المالي.(Petersen & Plenborg, 2012)

وتكمن علاقة موضوع البحث بأساس الاستحقاق المحاسبي أن المخصصات هي مبالغ مقتطعة من الأرباح لمقابلة التزامات أو انخفاض في قيمة الأصول قد تحصل في المستقبل القريب، وأما الأصول المحتملة فهي أصول لم تتحقق في الفترة الحالية لكن من المحتمل الحصول عليها في فترة لاحقة، وأما الالتزامات المحتملة فهي التزامات محتملة في المستقبل أي أنها جميعا مبالغ داخلة أو خارجة في المستقبل أي أنها تسجل على أساس الاستحقاق المحاسبي.

2-1-2 مقابلة الإيرادات بالمصروفات Matching of Revenues and Expenses

إن مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات يتطلب تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق وهذا الأساس يقوم على فكرة أن القوائم المالية التي تخص فترة مالية معينة يجب أن تشمل كافة المصروفات المتعلقة بتلك الفترة سواء دفعت أم لم تدفع وكذلك بالنسبة للإيرادات والتي يجب أن تشمل جميع الإيرادات المكتسبة سواء حصلت أم لم تحصل.(مطر، 1996، ص79)

عند الاعتراف بالمصروفات يسعى المحاسبون إلى إتباع المدخل الذي يقول " دع المصروفات تتبع الإيرادات " فالمصروفات نظريا لا يُعترف بها عند سداد الأجور أو عند أداء العمل أو عند إنتاج المنتج، ولكن عندما يساهم هذا العمل أو هذه الخدمة أو هذا المنتج في تحقيق الإيراد وبذلك يرتبط الاعتراف بالمصروفات بالاعتراف بالإيرادات، حيث تعرف هذه الممارسة بمبدأ المقابلة لأنها تتضمن مقابلة المصروفات بالإيرادات بشكل مباشر عندما يكون من المناسب إجراء ذلك بصورة عملية. وبالنسبة للتكاليف التي يصعب إيجاد رابط معقول بينها وبين الإيرادات، فإنه يجب تطبيق أحد المداخل الأخرى حيث يجب على المحاسب وضع سياسة توزيع معقولة ومنتظمة لتطبيق مبدأ المقابلة ويتضمن هذا النوع من الاعتراف بالمصروفات

افتراضات متعلقة بالمنافع التي يتم الحصول عليها والتكاليف المرتبطة بهذه المنافع والمدة التي يتوقع أن تتحقق فيها المنافع. وكذلك يتم تحميل بعض التكاليف على الفترة الحالية كمصروفات أو خسائر لأنه ببساطة لا يمكن تحديد أي علاقة واضحة بينها وبين الإيرادات، وبصفة عامة يمكن القول أن التكاليف يتم تحليلها لتحديد مدى وجود علاقة بينها وبين الإيرادات، فعند وجود مثل هذه العلاقة يتم استنفاد التكاليف ومقابلتها بالإيرادات في الفترة التي يعترف فيها بالإيرادات، وإذا لم توجد علاقة مباشرة بين التكاليف والإيرادات يكون من المناسب توزيع التكلفة باستخدام أساس معقول ومنطقي.(Spiceland, Sepe & Nelson, 2011)

وقد كان هناك خلاف حول مدى الصحة النظرية لمبدأ المقابلة، حيث ذكر البعض أن مبدأ المقابلة يسمح بتأجيل تكاليف معينة ومعالجتها كأصول في الميزانية في حين أن هذه التكاليف قد لا تكون لها منافع في المستقبل. فهذا المبدأ – إذا أسيء استخدامه – يسمح بجعل الميزانية مجمع للتكاليف التي لم تتم مقابلتها بالإيرادات.(Kieso, Weygandt, & Warfield,2011)

أما علاقة هذا مبدأ المقابلة بموضوع البحث فيكمن في أن المخصصات و الالتزامات المحتملة تشترك في دفع مبالغ معينة مستقبلا أما الأصول المحتملة فتتمثل في استلام مبالغ معينة مستقبلا وبالتالي لابد من مقابلة الإيرادات بالمصروفات بشكل سليم محاسبيا.

3-1-2 الإفصاح التام Full Disclosure

عند تحديد المعلومات التي يتم التقرير عنها، يتبع المحاسبون الممارسة العامة التي تقضي بتقديم المعلومات التي لها أهمية كافية للتأثير على الأحكام الشخصية والقرارات التي يتخذها المستخدم الواعي ويشار إلى ذلك عادة بمبدأ الإفصاح التام والذي يعترف بأن طبيعة ومقدار المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية تعكس سلسلة من المبادلات التي تستند للحكم الشخصي حيث تسعى هذه المبادلات إلى :

1. تقديم التفصيلات الكافية للإفصاح عن الجوانب التي تؤثر على المستخدمين.
2. الاهتمام بجعل المعلومات قابلة للفهم مع الأخذ بالاعتبار تكاليف إعدادها واستخدامها.

ويمكن للمحاسبة وضع المعلومات المتعلقة بالمركز المالي والدخل والتدفقات النقدية واستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات على هذه القوائم أو كمعلومات إضافية.

وتمثل القوائم المالية الوسائل الرسمية والنمطية للتوصيل، وحتى يمكن الاعتراف ببند معين في صلب القوائم المالية فأنه يجب أن يستوفي تعريف العنصر(مثلا الأصل أو الالتزام أو حق الملكية أو الإيراد أو المصروف) ويكون قابلاً للقياس بدرجة كافية من التأكد ويكون ملائماً وقابلاً للاعتماد عليه وبصفة عامة فإنه يجب الاعتراف في القوائم المالية بالمعلومات الأكثر إفادة عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات التي تحقق أفضل مزيج من الملاءمة والموثوقية حيث أن هذا

العنصر يكون قد خضع للقياس والتسجيل في السجلات ومر عبر نظام القيد المزدوج في المحاسبة. (Kieso,Weygandt, & Warfield, 2011)

وتقوم الملاحظات على القوائم المالية عادة بشرح أو توضيح البنود المعروضة في صلب القوائم المالية، فإذا كانت المعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية تعطي صورة غير كاملة عن أداء المنشأة ومركزها المالي فإنه يجب إدراج المعلومات الإضافية اللازمة لإكمال هذه الصورة في الملاحظات، ولا يلزم أن تكون المعلومات الواردة في الملاحظات قابلة للقياس الكمي أو مستوفية لتعريف أحد العناصر السابقة حيث يمكن أن يكون بعض أو كل الملاحظات وصفية، وبشكل عام فإن المعلومات الواردة في الملاحظات تتبع نفس المعايير المحاسبية التي تتبعها القوائم المالية بحيث تفصل ما ورد مجملا في القوائم المالية.

وقد تتضمن المعلومات الإضافية تفاصيل أو قيم تعرض وجهة نظر مختلفة عن تلك المعروضة في القوائم المالية فقد تكون في شكل معلومات كمية ذات درجة عالية من الملاءمة ولكن يمكن الاعتماد عليها بدرجة منخفضة، أو معلومات مساعدة ولكنها ليست حيوية. وقد تتضمن المعلومات الإضافية أيضا توضيح الإدارة للمعلومات المالية ومناقشتها لأهمية هذه المعلومات.(Kieso,Weygandt, & Warfield, 2011)

أما علاقة هذا المبدأ بموضوع البحث فتكمن في أنه لابد من تقديم المعلومات الظاهرة عن المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة على شكل إيضاحات مرفقة بالبيانات المالية (وقد يلزم تسجيل البند في القوائم المالية نفسها) وهي تساهم في إيضاح و فهم حقيقة المركز المالي ونتيجة أعمال المنشأة لفترة مالية معينة.

2-1-4 الحيطة والحذر (التحفظ) Conservatism(prudence)

إن هناك القليل من الأعراف في المحاسبة التي تعرضت لمثل سوء الفهم الذي تعرض له التحفظ. فالتحفظ يعني أنه إذا كنت في حالة تشكك فعليك أن تختار الحل الذي يكون احتمال زيادته للأصول والدخل أقل ما يمكن. حيث يلاحظ أن التحفظ لا يتضمن أي شيء يدعو المحاسب لأن يقدر الأصول أو الدخل بأقل من قيمتها، ولقد فسره بعض المحاسبين على أنه يعني ذلك فقط، فكل ما يفعله التحفظ – عند تطبيقه بصورة صحيحة – هو أنه يرشد المحاسب في المواقف الصعبة ويتمثل هذا الإرشاد في قاعدة معقولة تماماً مؤداها : ابتعد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الأصول. وبالتالي فعند وجود شك في قضية معينة فإن التحفظ في التقدير يكون أفضل من المغالاة فيه وبالطبع عند عدم وجود شك لن توجد حاجة لتطبيق هذا المبدأ. (Kieso,Weygandt, & Warfield,2011)

ويلاحظ أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي قللت من التركيز على أهمية التحفظ (Prudence) إلى درجة إلغائه من الإطار النظري الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) منذ عام 2010 م بحجة أنه ينافي مفهوم الحياد. (Nobes & Parker, 2012)

2-2 مفهوم المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة

تعتبر الالتزامات التي لا يكون لها توقيت أو مبلغ مؤكدين بمثابة "مخصصات" وينبغي أن يتم الاعتراف بالمخصصات إذا، وفقط إذا ، تم استيفاء جميع الشروط الخاصة بذلك وهي عندما يكون لدى المنشأة التزام تعاقدي حالي ناجم عن حدث سابق وأن يكون من المحتمل أن يطلب تدفق صادر من الموارد التي تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام التعاقدي وكذلك إذا كان من الممكن تقدير مبلغ الالتزام التعاقدي بموثوقية.

لا تلزم كافة الالتزامات التعاقدية المنشأة بالاعتراف بمخصص معين . بل أن الالتزامات التعاقدية الحالية الناتجة عن حدث ملزم سابق هي التي تؤدي فقط إلى نشوء مخصص معين، ويمكن أن يكون الالتزام التعاقدي إما التزاما تعاقديا قانونيا أو التزاما تعاقديا استنتاجيا.

تنشأ الأصول المحتملة عادة من أحداث غير مرسومة أو أحداث أخرى غير متوقعة تتسبب في إمكانية تدفق وارد للمنافع الاقتصادية، ومثال ذلك مطالبة يتابعها المشروع من خلال عملية قانونية حيث تكون النتيجة غير مؤكدة.

بشكل عام تعتبر كافة المخصصات محتملة لأنها غير مؤكدة من ناحية التوقيت والمبلغ إضافة إلى ذلك يستعمل المصطلح "الالتزامات المحتملة" للالتزامات التي لا تلبي مقاييس الاعتراف. (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2010)

2-3 معيار المحاسبة الدولي رقم (37)

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (37) إلى تحديد مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المناسبة على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة وضمان تطبيقها وكذلك تنظيم وتحديد متطلبات الإفصاح عن معلومات كافية في الإيضاحات للبيانات المالية. ويطبق المعيار على جميع المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة ما عدا تلك الناجمة عن العقود التنفيذية ما لم تكن قد تمت تغطيتها في معايير أخرى.(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2010)

1-3-2 المخصصات Provisions

تعرف معايير الإبلاغ الدولية الالتزام بأنه التزام حالي على المنشأة ناتج عن أحداث حصلت في الماضي يتوقع أن ينتج عن تسويتها تدفق خارج من موارد المنشأة يؤدي إلى التضحية بمنافع اقتصادية وهذا الالتزام قد يكون مؤكدا من ناحية التوقيت والمبلغ أو لا يكون.

وبناء عليه يعرف المخصص بأنه التزام مشكوك في توقيته أو مبلغه، وعدم التأكد هذا هو ما يميز المخصص عن غيره من الالتزامات، ويمكن أن ينتج المخصص عن التزامات قانونية أو استنتاجيه.(Alfredson et al, 2009) . و من المخصصات مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

يتم الاعتراف بقيمة المخصص من خلال تحديد أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام التعاقدي الحالي بتاريخ إعداد القوائم المالية من خلال الاعتماد على الخبراء الفنيين والقانونيين أو الخبرة السابقة ، أما إذا كانت عملية تحديد القيمة المطلوبة لتسديد الالتزام غير موثوقة ففي هذه الحالة لا يتم الاعتراف بمخصص وإنما يتم الإفصاح عن التزامات محتملة طارئة، آخذين بعين الاعتبار الأحداث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي وقبل إصدار القوائم المالية .(أبو نصار وحميدات، 2010)

ينبغي مراجعة التغيرات في المخصصات في تاريخ كل ميزانية عمومية، وينبغي كذلك تعديل مبلغ المخصص وفقاً لذلك ليعكس أفضل تقدير حالي. وعندما يكون من غير المحتمل طلب تدفق صادر من الموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام التعاقدي، ينبغي عكس المخصص.

وينبغي استخدام المخصص فقط للغرض الذي تم من أجله أصلاً الاعتراف به.(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2010)

2-3-2 الأصول المحتملة Contingent Assets

يتطلب المعيار عدم الاعتراف بالأصل المحتمل ويجب الإفصاح عن الأصل المحتمل حيث يكون التدفق الوارد للمنافع الاقتصادية محتملا، ومثال ذلك مطالبة يتابعها المشروع من خلال عمليات قانونية حيث تكون النتيجة غير مؤكدة أما إذا كان تحقيق الدخل مؤكدا بالفعل لا يكون الأصل محتملا ويكون الاعتراف به مناسبا .(أبو نصار وحميدات، 2010)

3-3-2 الالتزامات المحتملة Contingent Liabilities

الالتزامات المحتملة التزامات تنتج عن أحداث حصلت في الماضي لكن تنفيذ الالتزام مرتبط بحدوث أو عدم حدوث أمر ما غير مؤكد الحدوث في المستقبل، وليس تحت سيطرة المنشأة، أو التزامات حالية ناتجة عن أحداث حصلت في الماضي لكن من غير المتوقع أن تؤدي إلى تضحية بموارد اقتصادية أو لا يمكن قياسها بموثوقية كافيه. (Alfredson et al, 2009) . ومن الالتزامات المحتملة القضايا المرفوعة على المنشأة و كفالات البضائع التي يتم بيعها والكفالات الشخصية .

4-3-2 الإفصاحاتDisclosures

ينبغي أن تفصح المنشأة لكل فئة من المخصصات عما يلي:

- مبلغ التعويضات المتوقعة.
- المخصصات الإضافية في الفترة، بما في ذلك الزيادة على المخصصات القائمة.
- إشارة إلى الشكوك في مبلغ وتوقيت تلك التدفقات الصادرة وتوضيح الافتراضات الرئيسة الخاصة بالأحداث المستقبلية.
- المبالغ غير المستخدمة المعكوسة لبيان الدخل(مكاسب تخفيض المخصص) خلال الفترة.
- المبالغ المستخدمة التي قيدت على حساب المخصص خلال الفترة. .(أبو نصار و حميدات، 2010)

2-4 معيار التدقيق الدولي رقم (540)

يتناول المعيار مسؤوليات المدقق المتعلقة بالتقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة و الإفصاحات ذات العلاقة بعملية تدقيق البيانات المالية. كما و يشمل متطلبات وإرشادات حول أخطاء التقديرات المحاسبية المختلفة والمؤشرات على وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة.(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، فقرة 1)

يتم تقدير بعض بنود البيانات المالية بسبب عدم إمكانية قياسها بالدقة المرجوة و يشار إلى هذه البنود للبيانات المالية بالتقديرات المحاسبية وتختلف طبيعة وموثوقية المعلومات المتوفرة للإدارة من أجل دعم إعداد تقدير محاسبي على نطاق واسع مما يؤثر على درجة شكوك التقدير وبالتالي التأثير على مخاطر الخطأ الجوهري في التقديرات المحاسبية، بما في ذلك قابلية

تعرضها لتحيز مقصود أو غير مقصود من قبل الإدارة.(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، فقرة 2)

يهدف المدقق إلى الحصول على أدلة تدقيق كافيه ومناسبة حول ما إذا:-

أ) كانت التقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة في البيانات المالية، سواءً تم الاعتراف بها أو الإفصاح عنها، معقولة أم لا.

ب) كانت الإفصاحات ذات العلاقة بالبيانات المالية ملائمة أم لا ، في سياق إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به.(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، فقرة 6)

2-4-1 إجراءات تقييم المخاطر في التقديرات المحاسبية

من أجل توفير أساس لتحديد وتقييم مخاطر الأخطار الجوهرية في التقديرات المحاسبية يتعين على المدقق الحصول على فهم لما يلي:

أ) متطلبات إطار عمل إعداد التقارير المالية ذو العلاقة بالتقديرات المحاسبية، بما في ذلك الإفصاحات ذات العلاقة.

ب) كيفية تحديد المنشأة لهذه المعاملات والأحداث والحالات التي قد تؤدي إلى الحاجة إلى الاعتراف أو الإفصاح عن التقديرات المحاسبية في البيانات المالية.

ج) كيفية إعداد الإدارة للتقديرات المحاسبية والحصول على فهم للبيانات التي

تستند إليها هذه التقديرات.(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، فقرة 8)

عند تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية يقيم المدقق درجة شكوك التقدير المرتبطة بتقدير محاسبي معين. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، فقرة 10)

حسب تقدير المدقق فإنه يحدد ما إذا كانت أي من هذه التقديرات المحاسبية التي تم التحديد على أنها تنطوي على شكوك تؤدي إلى مخاطر هامه.(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، فقرة 11)

يحدد المدقق استناداً إلى مخاطر الأخطاء الجوهرية المقيمة ما يلي:

أ) ما إذا قامت الإدارة بتطبيق متطلبات إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به المتعلق بالتقدير المحاسبي المناسب.

ب) ما إذا كانت الطرق المستخدمة في إعداد التقديرات المحاسبية ملائمة وتم تطبيقها بانتظام وما إذا كانت التغييرات إن وجدت الحاصلة في التقديرات المحاسبية أو في طريقة إعدادها من فترة سابقة مناسبة في الظروف القائمة.

(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، فقرة 12)

2-4-2 معايير الاعتراف والقياس

بالنسبة للتقديرات المحاسبية التي تؤدي إلى مخاطر هامة، يتعين على المدقق الحصول على أدلة كافية ومناسبة حول ما إذا كان:-

أ) قرار الإدارة بالاعتراف أو عدم الاعتراف بالتقديرات المحاسبية في البيانات المالية وفقاً لمتطلبات إطار إعداد التقارير المالية المعمول به.

ب) أساس القياس المختار للتقديرات المحاسبية وفقاً لمتطلبات إطار إعداد التقارير المالية المعمول به.(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، فقرة 17)

2-4-3 تقييم معقولية التقديرات المحاسبية وتحديد الأخطاء

بناء على أدلة التدقيق فإنه يتعين على المدقق تقييم ما إذا كانت التقديرات المحاسبية في البيانات المالية إما معقولة في سياق إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به أو تم التعبير عنها بشكل خاطئ.(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، فقرة 18)

2-4-4 الإفصاحات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية

يتعين على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافيه ومناسبة حول ما إذا كانت الإفصاحات في البيانات المالية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية مبنية على متطلبات إطار عمل إعداد التقارير المالية.(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، فقرة 19)

يتعين على المدقق تقييم مدى ملاءمة الإفصاح حول شكوك التقدير في البيانات المالية بناء على إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به.(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، فقرة 20)

2-4-5 مؤشرات على تحيز محتمل من قبل الإدارة

يتوجب على المدقق مراجعة الأحكام والقرارات الصادرة من قبل الإدارة لدى إعداد التقديرات المحاسبية من أجل تحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات على وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة. ولا تشكل المؤشرات على وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة بحد ذاتها أخطاء مقصودة لأهداف التوصل إلى استنتاجات حول معقولية التقديرات المحاسبية المختلفة.(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، فقرة 21).

2-4-6 التوثيق

يجب على المدقق أن يُضمن في وثائق التدقيق ما يلي:

أ) أساس استنتاجات المدقق حول معقولية التقديرات المحاسبية، والإفصاح عنها الذي يؤدي إلى مخاطر هامة.

ب) المؤشرات إلى وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة، إن وجدت.(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، فقرة 23)

وبالتالي يتضح أن من أهم مسؤوليات المدقق بخصوص تعليمات معيار التدقيق الدولي رقم 540 هي :

- فهم متطلبات التقديرات المحاسبية

- تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح

- تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية

- مراجعة تقديرات السنوات السابقة

- تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي

- تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية

- متابعة الأحداث اللاحقة وتوفيرها لأدلة تدقيق

- تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية

وبالتالي تم اعتماد هذه المسؤوليات المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 540 في استبانة هذه الدراسة والسؤال عنها بالتفصيل.

5-2 الدراسات السابقة :

1. دراسة (Frost, 1991) بعنوان "Loss contingency reports and stock prices: A replication and extension of Banks and Kinney " شملت هذه الدراسة عينة من 72 شركة تعرضت إلى الالتزامات المحتملة خلال الأعوام 1976 إلى 1985 منها 28 شركة حصلت على تقرير متحفظ من مدقق حساباتها خلال الفترة من 1969 إلى 1984. و قد تم اختبار أثر متغيرات الاقتصاد الكلي و حجم العميل و الأرباح غير المتوقعة على قرار المدقق، حيث تبين انها جميعا ذات أثر هام.

2. دراسة (Kinney & Nelson, 1996) بعنوان "Outcome information and the expectation gap" The case of loss contingencies"

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع مدى وجود فجوة توقعات بين مدققي الحسابات وغيرهم من الفئات الأخرى نحو الخسائر المحتملة في الشركات الأمريكية فيما يتعلق بتقييم الأسلوب المناسب للإفصاح أو الإشارة إلى الالتزامات المحتملة في تقرير المدقق وذلك قبل معرفة النتائج الفعلية لهذه الالتزامات المحتملة فتم أخذ عينة من 70 مدقق حسابات و 69 من غير مدققي الحسابات وخرجت الدراسة بنتيجة أن المدققين أكثر تحفظا من غيرهم فيما يتعلق بالإشارة إلى الالتزامات المحتملة في تقرير المدقق وذلك قبل التوصل إلى النتائج الفعلية للالتزامات مستقبلا.

3. دراسة (Nelson & Kinney, 1997) بعنوان "The Effect of ambiguity on loss contingency reporting judgments"

قامت هذه الدراسة بفحص تأثير عدم التأكد في تقدير الخسائر المحتملة في الشركات الأمريكية على حكم كل من مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حيث أخذت عينة من 92 مدقق حسابات و 79 مستخدما للقوائم المالية وبينت الدراسة أن كلا من مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية لهما نفس ردة الفعل بشأن تكوين المخصص أو الإفصاح عن الخسائر المحتملة عندما تكون احتمالية وقوع الخسارة في المستقبل إما منخفضة أو مرتفعة ووجد أن مدققي الحسابات أقل تحفظا من مستخدمي القوائم المالية في حالة عدم التأكد من وقوع الخسائر المحتملة بمعنى عندما تكون احتمالية وقوع الخسارة المستقبلية متوسطة وأعادوا ذلك إلى رغبة المدققين في الإبقاء على علاقاتهم مع عملائهم جيدة.

4. دراسة (أبو نصار و لطفي ، 2000) بعنوان " المعالجة المحاسبية للالتزامات الطارئة في الشركات المساهمة العامة الأردنية "

غطت الدراسة كيفية معالجة الشركات المساهمة العامة الأردنية للالتزامات الطارئة محاسبيا و احتمال أن تقوم هذه الشركات بوضع مخصص للالتزامات المحتملة. أخذت الدراسة عينة من 100 مدقق حسابات و مدراء من 105 شركة. و أظهرت نتائج الدراسة وجود توافق عام في معالجة الالتزامات المحتملة بين مختلف المدراء ومدققي الحسابات باستثناء شركات التأمين. ومن النتائج التي وجدتها الدراسة أن المدققين أقل تحفظا من المدراء في عملية تكوين المخصص والإفصاح ، ربما بسبب

رغبة المدققين في عدم تشويش علاقاتهم مع عملائهم إذا ما تم الإفصاح عن خسائر محتملة.

5. دراسة (Gleason & Mills, 2002) بعنوان "Materiality and contingent tax liability reporting"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تفسر قرارات الشركة فيما يتعلق بالاعتراف وتسجيل الالتزامات الضريبية المحتملة حيث أخذت عينة من 100 شركة صناعية أمريكية من عام 1987 إلى عام 1995 فخرجت النتائج أن احتمالية الإفصاح تزيد نسبيا بزيادة احتمالية وقوع خسارة مستقبلية ومن النتائج أيضا أن احتمالية الاعتراف بالالتزامات المحتملة أو تكوين مخصص الالتزامات المحتملة يزيد بزيادة الأهمية النسبية لمبلغ الخسارة المحتملة مستقبلا.

6. دراسة (Hoffman & Patton, 2002) بعنوان "How are loss contingency accruals affected by alternative reporting criteria and incentives?"

تعرضت هذه الدراسة إلى الفرق بين معيار احتمال الحدوث ومعيار الاحتمالية في الاعتراف بالخسائر المحتملة في التقارير المالية للوكالات الفيدرالية الأمريكية وذلك من خلال عينة من 151 موظف مالي فيدرالي وخرجت النتائج أن حجم الاعتراف بالخسائر المحتملة يكون أكبر عندما يكون احتمال الحدوث أكبر من عدمه ووجدوا أن معيار احتمال الحدوث يتأثر بدوافع أخرى مثل التحيز والتقدير أكثر من معيار الاحتمالية .

7. دراسة (Aharony & Dotan, 2004) بعنوان "A comparative analysis of auditor, manager and financial analyst interpretations of SFAS (5) disclosure guidelines"

هدفت الدراسة إلى تحليل الاختلافات بين كل من المدقق والمدير المالي والمحلل المالي حول تفسيرهم للمعيار المحاسبي الأمريكي رقم (5) والذي يعالج الالتزامات المحتملة وتم تقسيم مستويات الاحتمالية إلى ثلاثة مستويات هي المستوى البعيد الحدوث والمستوى الممكن الحدوث والمستوى المحتمل الحدوث وكانت الدراسة قد أخذت عينة من 86 مدقق و 796 مدير مالي و 1000 محلل مالي وجرت على الشركات الكبيرة المتداولة في السوق المالي الأمريكي وكانت النتائج أن هناك اختلافات ذات دلالة بين المحللين الماليين والمديرين الماليين في كلا المستويين بعيد الحدوث ومحتمل الحدوث ووجد كذلك وجود توافق عام في مستوى الاحتمالية سواء عند تكوين مخصص أو عند الإفصاح بين المدققين والمديرين الماليين وكان المدققون أكثر حذرا عند وقوع الخسارة.

8. دراسة (Cohen et al, 2011) بعنوان "Warranty reserve: contingent liability, informational signal or earnings management tool"

هدفت الدراسة إلى اختبار دور المعلومات المحاسبية في الإفصاح عن الأمور المتعلقة بالكفالات ومدى ملاءمة السياسات التي تتبعها المنشأة لتصويب منتجاتها وأخذت الدراسة عينة من 800 شركة أمريكية تفصح عن التزاماتها في كفالات السلع وخرجت نتائج الدراسة إلى أن عملية الإفصاح عن هذا النوع من الالتزامات يؤدي إلى

ابتعاد الشركة عن إدارة أرباحها الأمر الذي يؤدي إلى تأكيد الثقة لدى مستخدمي معلوماتها المحاسبية من جهة وزبائنها من جهة أخرى وكذلك يؤدي الإفصاح إلى منح الشركة كفاءة أكبر في تسويق منتجاتها وبذلك تحقيق أرباح حقيقية .

9. دراسة (الحجوج،2011) بعنوان "**مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة العامة بالإفصاح عن المخصصات والموجودات المحتملة والمطلوبات المحتملة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (37) وأثر ذلك على موثوقية قوائمها المالية**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية التي تقدم كفالات ما بعد البيع أو عروض بيعيه لتسهيل شراء منتجاتها بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (37). وتوصل الباحث إلى أن هناك عدم التزام ملحوظ بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (37).

2-6 مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة :

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو التعرف على المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة ومدى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بمسؤولياتهم في الالتزام بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم(540) بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية .

ويرى الباحث أن الدراسات السابقة في الأردن على محدودية عددها لم تقم بتغطية هذه المشكلات بالتفصيل وبالتالي فإن هذه الدراسة يتوقع أن تقدم إضافة علمية مميزة في هذا المجال.

أضف إلى ذلك أن الدراسة السابقة في البيئة الأردنية التي قام بها الباحث الحجوج (2011) كانت قد هدفت إلى دراسة مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بالإفصاح عن المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (37)، بينما هدفت هذه الدراسة الى تغطية مشكلات التدقيق على هذه البنود ومدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) عند تدقيقهم على هذه البنود في الشركات الأردنية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 منهجية الدراسة :

إن المنهجية التي أتبعت من قبل الباحث هي المنهج الوصفي في البحث العلمي من خلال دراسة مسحية ميدانية حول المشكلات المحتملة التي تواجه مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الصناعية الأردنية، ومدى قيام المدققين الخارجيين بالالتزام بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 540 في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الصناعية الأردنية.

3-2 مجتمع وعينة الدراسة :

إن مجتمع الدراسة يتكون من جميع مكاتب التدقيق المتوسطة والكبيرة الحجم في الأردن. وتعرف المكاتب المتوسطة بأنها التي يعمل لديها ما بين ستة إلى عشرين مدققا في حين تكون مكاتب التدقيق الكبيرة هي التي يعمل لديها عدد من المدققين يزيد عن عشرين مدققا. و قد تم اختيار عينة من ثمانية عشر مكتبا تشمل جميع مكاتب التدقيق العالمية من الأربعة الكبار (باستثناء أحد المكاتب الذي رفض المشاركة في الدراسة) وكذلك عدد من المكاتب ذات الارتباط بمكاتب عالمية وكذلك المكاتب المحلية الأردنية.

وقد تكونت عينة الدراسة من (181) مدققا وقد تم تحديد حجم عينة الدراسة بناء على عدد المؤهلين كمدققي حسابات في تلك المكاتب وذلك بعد مقابلة الشخص المسؤول في تلك المكاتب.

لقد قام الباحث بتوزيع (181) استبانة على أفراد عينة الدراسة واستعادة (100) استبانة صالحة للتحليل وذلك بنسبة استعادة بلغت 55%، و هي نسبة معقولة في البيئة الأردنية (see Abdullatif, 2013).

3-3 أدوات الدراسة و مصادر الحصول على البيانات :

3-3-1 مصادر الحصول على البيانات:

لقد تمثلت مصادر الحصول على البيانات في نوعين من المصادر هما:

مصادر البيانات الأولية:

لقد كانت الاستبانة أداة القياس الرئيسة التي تم تصميمها لجمع البيانات التي تحتاجها هذه الدراسة إذ تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة وذلك من أجل التعرف على إجابات أفراد العينة حول التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية والمشكلات التي قد تواجه مدققي الحسابات عند تدقيقهم على هذه البنود، حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانات على أفراد العينة شخصيا وقد تمت استعادة الاستبانات لاحقا ، ويتوقع من هذا الأسلوب إستعادة أكبر عدد ممكن من الاستبانات مقارنة بالتوزيع الالكتروني أو البريدي دون المساس بموثوقية النتائج إذ أن الباحث لا يتدخل في الإجابة. (Abdullatif & Kawuq, 2012)

مصادر البيانات الثانوية:

تم تحديد الإطار النظري اعتمادا على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة والدراسات السابقة .

3-3-2 أدوات الدراسة:

لقد تم تصميم الاستبانة آخذين بعين الاعتبار الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع واستشارة عدد من ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال ولقد تكونت الاستبانة من جزأين هما:

الجزء الأول:

المختص بتجميع البيانات الشخصية عن أفراد مجتمع الدراسة من حيث العمر والرتبة الوظيفية والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات والحصول على الشهادات المهنية أضف إلى ذلك بيانات خاصة بمكتب التدقيق من حيث الارتباط بمكتب تدقيق عالمي وعدد المدققين الممارسين في مكتب التدقيق.

الجزء الثاني:

الذي يحتوي على 24 سؤالا تتعلق بالفرضية الأولى الخاصة بالتزام مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين بالإجراءات المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 540 أثناء التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة وكذلك على 40 سؤال تتعلق بالفرضية الثانية الخاصة بالتزام مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين بالإجراءات المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 540 فيما يتعلق بالمشكلات المقترحة أثناء التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة وكذلك على 17 سؤالا تتعلق بالفرضية الثالثة الخاصة برأي مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين بخصوص المشكلات المقترحة أثناء التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية. و بالنسبة للفرضية الأولى و الثانية فقد تم في كل مرة السؤال عن مدى تطبيق ثمانية إجراءات تتعلق بمعيار التدقيق الدولي رقم 540 على تدقيق المخصصات و الأصول المحتملة و

الالتزامات المحتملة و المشكلات الخمس المقترحة، و هذه الإجراءات تكرر ذكرها في كل مرة في أسئلة الفرضية الأولى و الثانية لأجل إمكانية المقارنة بين الإجابات، و هذه الإجراءات مذكورة في الصفحتين 30 و 31. أما بالنسبة للأسئلة الخاصة بالفرضية الثالثة فقد تم اختيارها من بين المشكلات التي أشار إليها المدققون الخبراء الذين تمت مقابلتهم من قبل الباحث.

وقد تم عرض خمس استجابات محتملة (على مقياس ليكرت) وهي ضعيف جدا وضعيف ومتوسط ومرتفع ومرتفع جدا، حيث تم إعطاء قيمة (1) لإجابة ضعيف جدا وقيمة (5) لإجابة مرتفع جدا.

3-3-3 الاختبارات الخاصة بأداة القياس (الاستبانة)

صدق المحتوى:

لقد قام الباحث بصياغة الاستبانة بمساعدة وتوجيه من المشرف وعرضت على عدد من المتخصصين ومن لهم خبرة واسعة في البحث العلمي (الملحق رقم 2) وقد تم الأخذ بملاحظاتهم وتعديل الاستبانة إلى أن وصلت إلى شكلها النهائي.

ثبات الأداة:

لقد تم تطبيق مقياس Cronbach's Alpha للتحقق من موثوقية النتائج إذ أنه يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى والذي يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس أضف إلى ذلك فإن معامل ألفا يزود بتقدير جيد للثبات. (عرار، 2009). و نتائج هذا المقياس معروضة في الفصل الرابع.

3-4 المعالجة الإحصائية:

1. القيام بإحصاءات وصفية لكل سؤال لإيجاد الوسط الحسابي وكذلك الانحراف المعياري ودرجة الأهمية حيث استخدم المقياس التالي لاعتماد درجة الأهمية:

جدول (3-4-1) مقياس الأهمية

الفترة	درجة الأهمية
2.99 – 1.00	منخفضة
3.74 – 3.00	متوسطة
4.49 – 3.75	مرتفعة
5.00 – 4.50	مرتفعة جدا

2. تطبيق اختبار One sample t-test لمقارنة الوسط الحسابي لكل مجموعة من إجابات الأسئلة مع الوسط الحسابي الافتراضي للإجابات وهو (3). وتم استخدام هذا الاختبار للفرضيات الثلاث الأولى.

3. تطبيق اختبارات Mann-Whitney و Kruskal-Wallis لعمل الاختبارات الإحصائية الخاصة بالخلفية الشخصية للمستجيبين.وتم استخدام هذين الاختبارين للفرضية الرابعة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

4-1 المقدمة

4-2 وصف خصائص عينة الدراسة

4-3 استعراض نتائج الدراسة

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

4-5 اختبار موثوقية النتائج

4-1: المقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي للدراسة التي تم التوصل إليها، وسوف يتم في هذا الفصل وصف لخصائص أفراد عينة الدراسة وعرض لأسئلة الدراسة واختبار لفرضيات الدراسة.

4-2: وصف خصائص عينة الدراسة:

يظهر تحليل النتائج المتعلق بالجزء الأول من الاستبانة الخاص بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة والموضحة في الجداول رقم (4 -2-1، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7).

فيما يتعلق بالعمر فقد تم تقسيم هذا المتغير إلى فئات مختلفة الحجم بناءً على أن المستجيبين من الفئات العمرية الأصغر أكثر عدداً وذلك لأن مكاتب التدقيق تحتوي على عدد أكبر من المدققين من الفئات العمرية الأصغر سنا والأقل خبرة مقارنة بالأكثر سنا وخبرة.

جدول رقم (4-2-1) توزيع العينة حسب العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 25 سنة	37	%37
	بين 25 و 30 سنة	42	%42
	بين 31 و 40 سنة	17	%17
	بين 41 و 50 سنة	3	%3
	أكثر من 50 سنة	1	%1
المجمـــــــــــوع		100	%100

لقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (4-2-1) أن عدد المستجيبين من الفئة العمرية الأقل من 25 سنة 37 مستجيبا وبنسبة 37 % في حين بلغ عدد المستجيبين من الفئة العمرية بين 25 و 30 سنة 42 مستجيبا وبنسبة 42 % بينما بلغ عدد المستجيبين من الفئة

العمرية بين 31 و 40 سنة 17 مستجيبا وبنسبة 17 % أما عدد المستجيبين من الفئة العمرية بين 41 و 50 سنة 3 مستجيبين فقط وبنسبة مئوية 3 %. أما من هم أكثر من 50 سنة فقد بلغ العدد مستجيبا واحد فقط وبنسبة 1%.

كما أظهرت النتائج أن عدد المستجيبين من الفئات الأصغر سنا أكثر من الفئات العمرية الأكبر سنا وهذا يعود إلى أن مكاتب التدقيق تمتلك عددا أكبر من المدققين الأصغر سنا مقارنة بالمدققين الأكبر سنا، أضف إلى ذلك أن عدم تساوي الفئات العمرية طولا يعود إلى أن الفرد في الفئات العمرية الأصغر سنا يحتمل أن يغير رأيه أكثر من الفرد في الفئات العمرية الأكبر .

(الخطيب، 2012)

جدول رقم (4−2−2) توزيع العينة حسب الرتبة الوظيفية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الرتبة الوظيفية	**مساعد مدقق**	**31**	**%31**
	مدقق	**26**	**%26**
	مدقق رئيس	**11**	**%11**
	مشرف تدقيق	**14**	**%14**
	مدير تدقيق	**17**	**%17**
	شريك	**1**	**%1**
المجمـــــــــوع		**100**	**%100**

أما فيما يتعلق بالرتبة الوظيفية فلقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (4−2−2) أن عدد المستجيبين من فئة مساعد مدقق 31 مستجيبا وبنسبة 31 % أما من فئة مدقق فقد بلغ عدد المستجيبين 26 مستجيبا وبنسبة مئوية 26 % أما من فئة مدقق رئيس 11 مستجيبا وبنسبة 11 % أما من فئة مشرف تدقيق 14 مستجيبا وبنسبة 14 % أما مدير تدقيق 17 مستجيبا وبنسبة 17 % في حين بلغ عدد المستجيبين من فئة شريك مستجيبا واحد فقط وبنسبة 1 %.

ومن الطبيعي أنه كلما انخفضت الرتبة الوظيفية زاد عدد الأفراد ضمن هذه الرتبة وكلما زادت الرتبة الوظيفية انخفض عدد الأفراد ضمن هذه الرتبة.

جدول رقم (4-2-3) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	**دبلوم كلية مجتمع**	**12**	**%12**
	بكالوريوس	**75**	**%75**
	دبلوم دراسات عليا	**1**	**%1**
	ماجستير	**12**	**%12**
	دكتوراه	**0**	**0**
المجمــــــــــــوع		**100**	**%100**

أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فلقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (4-2-3) أن عدد المستجيبين من فئة دبلوم كلية مجتمع 12 مستجيبا وبنسبة 12 % أما عدد المستجيبين من فئة بكالوريوس 75 مستجيبا وبنسبة 75 % أما من فئة دبلوم دراسات عليا فكان هناك مستجيبا واحد فقط وبنسبة 1 % أما من فئة ماجستير فلقد بلغ عدد المستجيبين 12 مستجيبا وبنسبة مئوية 12 % في حين لم يكن هناك مستجيبا من فئة الدكتوراه.

تظهر النتائج أن نسبة من يحملون درجة البكالوريوس تفوقت على بقية النسب ممن يحملون الدرجات العلمية الأخرى ويرى الباحث أن السبب قد يعود إلى كون المدقق الذي يحمل درجة البكالوريوس أكثر تحصيلا علميا وكفاءة من الذي يحمل درجة دبلوم كلية المجتمع وبنفس الوقت أقل تكلفة من الذي يحمل الدرجات العلمية الأعلى أي أنه الشخص المناسب الذي يؤدي الغرض بكفاءة عالية وتكلفة قليلة نسبيا إضافة إلى اهتمام مكاتب التدقيق بالشهادات المهنية أكثر من اهتمامها بالدرجات العلمية العليا.

جدول رقم (4-2-4) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	**أقل من 5 سنوات**	**59**	**%59**
	بين 5 و 10 سنوات	**30**	**%30**
	بين 11 و 15 سنة	**8**	**%8**
	بين 16 و 20 سنة	**2**	**%2**
	أكثر من 20 سنة	**1**	**%1**
المجمـــــــــوع		**100**	**%100**

أما فيما يتعلق بسنوات الخبرة فلقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (4-2-4) أن عدد المستجيبين من فئة الأقل من خمس سنوات 59 مستجيبا وبنسبة 59 % أما من الفئة بين 5 و 10 سنوات 30 مستجيبا وبنسبة 30 % بينما بلغ عدد المستجيبين من الفئة بين 11 و 15 سنة 8 مستجيبين وبنسبة 8 % أما من الفئة بين 16 و 20 سنة مستجيبين اثنين فقط وبنسبة 2 % في حين بلغ عدد المستجيبين من الفئة أكثر من 20 سنة مستجيبا واحد فقط وبنسبة 1 %.

تظهر النتائج أن النسبة الأكبر لمن يمتلكون خبرة أقل من خمس سنوات وهذا متوقع لكثرة نسبة هؤلاء في مكاتب التدقيق مقارنة بمن هم أكثر خبرة.

جدول رقم (4-2-5) توزيع العينة حسب الشهادات المهنية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الشهادات المهنية	**نعم**	**30**	**%30**
	لا	**70**	**%70**
المجمـــــــــوع		**100**	**%100**

أما فيما يتعلق بالشهادات المهنية فلقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (4-2-5) أن عدد المستجيبين من الفئة نعم 30 مستجيبا وبنسبة 30 % بينما بلغ عدد المستجيبين من الفئة لا 70 مستجيبا وبنسبة 70 % مما يظهر تفاوتا كبيرا بين عدد من يحملون الشهادات المهنية ومن لا يحملونها .

تظهر النتائج أن نسبة من لا يحملون الشهادات المهنية أكبر بكثير من نسبة من يحملون الشهادات المهنية ويعود ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أن الحصول على هذه الشهادات المهنية مكلف نسبيا وكذلك يحتاج إلى المزيد من الوقت والتفرغ العلمي أضف إلى ذلك أن قسما من المدققين غير مؤهلين التأهيل الكافي للحصول على مثل هذه الشهادات المهنية عالية المستوى.

جدول رقم (4-2-6) توزيع العينة حسب ارتباط مكتب التدقيق مع مكتب تدقيق عالمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ارتباط مكتب التدقيق مع مكتب تدقيق عالمي	**نعم و من الأربعة الكبار**	**61**	**%61**
	نعم وليس من الأربعة الكبار	**32**	**%32**
	لا	**7**	**%7**
المجمـــــــــــوع		**100**	**%100**

أما فيما يتعلق بارتباط مكتب التدقيق مع مكتب تدقيق عالمي فلقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (4-2-6) أن عدد المستجيبين من الفئة نعم ومن الأربعة الكبار 61 مستجيبا وبنسبة 61 % أما من الفئة نعم وليس من الأربعة الكبار فكان 32 مستجيبا وبنسبة 32 % في حين بلغ عدد المستجيبين من الفئة لا 7 مستجيبين وبنسبة مئوية 7 %.

تظهر النتائج أن النسبة الأكبر من المستجيبين من مكاتب لها ارتباط مع مكتب تدقيق عالمي ومن الأربعة الكبار أما النسبة التي تليها فلها ارتباط مع مكتب تدقيق عالمي ولكن ليس من الأربعة الكبار ويرى الباحث أن هذه نقاط قوه في عينة الدراسة. كما أن عدد المدققين العاملين في المكاتب الأربعة الكبار في الأردن بشكل عام أكثر عددا من سواهم في المكاتب المتوسطة.

جدول رقم (4-2-7) توزيع العينة حسب عدد المدققين الممارسين في مكتب التدقيق

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
عدد المدققين الممارسين في مكتب التدقيق	**أقل من 6 مدققين**	**0**	**%0**
	من 6 إلى 10 مدققين	**8**	**%8**
	من 11 إلى 20 مدقق	**19**	**%19**
	من 21 إلى 50 مدقق	**26**	**%26**
	أكثر من 50 مدقق	**47**	**%47**
المجمـــــــــوع		**100**	**%100**

أما فيما يتعلق بعدد المدققين في مكتب التدقيق فلقد بلغ عدد المستجيبين من الفئة من 6 إلى 10 مدققين 8 مستجيبين وبنسبة 8 % ومن الفئة من 11 إلى 20 مدقق 19 مستجيبا وبنسبة 19 % ومن الفئة 21 إلى 50 مدقق 26 مستجيبا وبنسبة 26 % في حين بلغ عدد المستجيبين من الفئة الأكثر من 50 مدقق 47 مستجيبا وبنسبة مئوية 47 %. وهذا يدل على أن جميع المدققين المذكورين من مكاتب يُحتمل أن يكون لها الخبرة في التعامل مع محاسبة المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة.

نستنتج مما سبق أن عينة الدراسة مؤهلة إلى حد ما للإجابة عن أسئلة الاستبانة ولديها معرفة جيدة ونقاط قوة تمكنها من دراسة مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية إذ أن عينة الدراسة توزعت بشكل معقول على المتغيرات الخاصة بالخلفية الشخصية مما يقوي ويدعم جودة نتائج الدراسة.

4- 3: استعراض نتائج الدراسة:

فيما يلي يتم استعراض نتائج الاستبانة حيث أن كل قسم سيعرض نتيجة جزء من الاستبانة من خلال عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتعليق على النتائج التي تم الحصول عليها.

إن الجداول من (4-3-1/أ ← 4-3-1/ح) تحتوي على مجموعة أسئلة متشابهه لكل جدول وهي من أهم ما يتطلبه معيار التدقيق الدولي رقم (540). حيث تم اختيار هذه الموضوعات على أنها تشير بشكل معقول إلى درجة تطبيق هذا المعيار من قبل مدققي الحسابات في الأردن في تدقيقهم بشكل عام على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة وبشكل خاص على المشكلات المشار إليها في الجداول من جدول رقم (4-3-2/أ ← 4-3-2/هـ) . إن من شأن تكرار نفس الأسئلة أن يسهل من مقارنة الإجابات لمعرفة أي النواحي يتم التركيز عليها أكثر في تدقيق المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة وكذلك مدى التدقيق على كل بند مختلف من البنود الواردة في الجداول من (4-3-1/أ ← 4-3-1/ح).

4-3-1 القيام بإجراءات التدقيق:

4-3-1/ أ القيام بإجراءات التدقيق على المخصصات:

لوصف مدى التزام مدققي الحسابات بإجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 540 فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات تم سؤالهم عن عدد من المسؤوليات الواردة في المعيار، ويلخص الجدول (4-3-1/أ) نتائج هذه الأسئلة.

جدول رقم (4-3-1/أ) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند التدقيق على المخصصات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	3.85	0.783	مرتفعة
2	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	3.62	0.850	متوسطة
3	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	3.62	0.826	متوسطة
4	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	3.51	0.870	متوسطة
5	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	3.46	0.822	متوسطة
6	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	3.60	0.853	متوسطة
7	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	3.74	0.824	متوسطة
8	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.43	0.935	متوسطة
	المتوسط الحسابي للمجموعة	3.60		متوسطة

لقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فيما يتعلق في التدقيق على المخصصات حصول الفقرة " فهم متطلبات التقديرات المحاسبية" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 3.85 وانحراف معياري 0.783 بينما حصلت الفقرة "تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 3.43 وانحراف معياري 0.935 .

وربما يعود ذلك إلى امتلاك المدقق المعرفة والفهم المناسب لمتطلبات إطار عمل إعداد التقارير المالية ذو العلاقة بالتقديرات المحاسبية وصعوبة تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية.

يلاحظ انخفاض معدل الالتزام بجميع الموضوعات الواردة في الجدول السابق عند التدقيق على المخصصات بحيث كان الالتزام متوسطا تقريبا مما يدل على أن المدققين لا يلتزمون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) بالقدر الكافي، وهذا يتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة حول عدم التزام المدققين بمعايير التدقيق الدولية بالقدر الكافي.(ذنيبات وشناق، 2006، مومني وبدور، 2008، Abdullatif, 2013).

4-3-1/ ب القيام بإجراءات التدقيق على الأصول المحتملة:

لوصف مدى التزام مدققي الحسابات بإجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 540 فيما يتعلق بالتدقيق على الأصول المحتملة تم سؤالهم عن عدد من المسؤوليات الواردة في المعيار، ويلخص الجدول (4-3-1/ب) نتائج هذه الأسئلة.

جدول رقم (4-3-1/ب) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند التدقيق على الأصول المحتملة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
9	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	3.43	0.987	متوسطة
10	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	3.35	0.914	متوسطة
11	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	3.39	0.942	متوسطة
12	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	3.33	1.035	متوسطة
13	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	3.36	0.938	متوسطة
14	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	3.36	0.969	متوسطة
15	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	3.52	1.020	متوسطة

16	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.30	1.020	متوسطة
	المتوسط الحسابي للمجموعة	3.38		متوسطة

و فيما يتعلق بالتدقيق على الأصول المحتملة فلقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حصول الفقرة "متابعة الأحداث اللاحقة وتوفيرها لأدلة تدقيق" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 3.52 وانحراف معياري 1.020 بينما حصلت الفقرة "تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 3.30 وانحراف معياري 1.020 .

ويعود ذلك إلى اهتمام المدقق في البحث عن أدلة تدقيق من خلال متابعة الأحداث اللاحقة التي توفر أدلة تدقيق مناسبة أكثر من غيرها من الإجراءات.

يلاحظ هنا أن معدل الالتزام بجميع الموضوعات الواردة في الجدول السابق عند التدقيق على الأصول المحتملة أقل منه عند التدقيق على المخصصات ومن الممكن أن يعود ذلك إلى عدم إدراك المدققين في الأردن ماهية الأصول المحتملة بسبب قلة التعامل معها مقارنة بالمخصصات.

4-3-1/ ج القيام بإجراءات التدقيق على الالتزامات المحتملة:

لوصف مدى التزام مدققي الحسابات بإجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 540 فيما يتعلق بالتدقيق على الالتزامات المحتملة تم سؤالهم عن عدد من المسؤوليات الواردة في المعيار، ويلخص الجدول (4-3-1/ج) نتائج هذه الأسئلة.

جدول رقم (4-3-1/ج) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند التدقيق على الالتزامات المحتملة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
17	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	3.58	0.912	متوسطة
18	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	3.49	0.948	متوسطة
19	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	3.61	0.909	متوسطة
20	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	3.59	0.877	متوسطة
21	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	3.57	0.795	متوسطة
22	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	3.67	0.726	متوسطة
23	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	3.64	0.811	متوسطة
24	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.47	0.893	متوسطة
	المتوسط الحسابي للمجموعة	3.58		متوسطة

و فيما يتعلق بالتدقيق على الالتزامات المحتملة فلقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حصول الفقرة " تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 3.67 وانحراف معياري 0.726 بينما حصلت الفقرة "تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 3.47 وانحراف معياري 0.893 .

4-3-1/ د القيام بإجراءات التدقيق على ضريبة المبيعات:

لوصف مدى التزام مدققي الحسابات بإجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 540 فيما يتعلق بالتدقيق على ضريبة المبيعات تم سؤالهم عن عدد من المسؤوليات الواردة في المعيار، ويلخص الجدول (4-3-1/د) نتائج هذه الأسئلة.

جدول رقم (4-3-1/د) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند التدقيق على ضريبة المبيعات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
25	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	3.48	0.979	متوسطة
26	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	3.39	0.863	متوسطة
27	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	3.42	0.831	متوسطة
28	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	3.41	0.877	متوسطة
29	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	3.34	0.890	متوسطة
30	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	3.40	0.943	متوسطة
31	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	3.39	0.898	متوسطة
32	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.31	1.022	متوسطة
	المتوسط الحسابي للمجموعة	3.39		متوسطة

و فيما يتعلق بالتدقيق على ضريبة المبيعات فلقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حصول الفقرة " فهم متطلبات التقديرات المحاسبية" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 3.48 وانحراف معياري 0.979 بينما حصلت الفقرة "تقييم مخاطر وجود

خطأ في التقدير المحاسبي" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 3.34 وانحراف معياري 0.890 .

ويلاحظ انخفاض معدل الالتزام بجميع الموضوعات الواردة في الجدول السابق عند التدقيق على ضريبة المبيعات على الرغم من أن الموضوع هام ويمس جميع الشركات تقريبا.

4-3-1/ هـ القيام بإجراءات التدقيق على ضمان الصيانة والإصلاح:

لوصف مدى التزام مدققي الحسابات بإجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 540 فيما يتعلق بالتدقيق على ضمان الصيانة والإصلاح تم سؤالهم عن عدد من المسؤوليات الواردة في المعيار، ويلخص الجدول (4-3-1/هـ) نتائج هذه الأسئلة.

جدول رقم (4-3-1/هـ) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند التدقيق على ضمان الصيانة والإصلاح

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
33	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	3.30	1.000	متوسطة
34	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	3.32	0.886	متوسطة
35	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	3.32	0.886	متوسطة
36	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	3.39	0.863	متوسطة
37	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	3.43	0.924	متوسطة
38	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	3.28	0.933	متوسطة
39	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	3.21	0.891	متوسطة

40	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.06	0.908	متوسطة
	المتوسط الحسابي للمجموعة	3.29		متوسطة

و فيما يتعلق بالتدقيق على ضمان الصيانة والإصلاح فلقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حصول الفقرة " تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 3.43 وانحراف معياري 0.924 بينما حصلت الفقرة "تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 3.06 وانحراف معياري 0.908.

وقد يعود ذلك إلى اعتقاد المدقق بأن الإجراء المتعلق بتقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي أكثر جدوى وكفاية من الإجراء المتعلق بتقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية إضافة إلى إمكانية سهولة القيام بتقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي مقارنة مع تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية.

ويلاحظ هنا انخفاض معدل الالتزام بجميع الموضوعات الواردة في الجدول السابق عند التدقيق على ضمان الصيانة والإصلاح علما بأن الشركات الصناعية قد تبيع منتجاتها بكفالة مما يجعل هذا البند رئيسا بالنسبة لها وهنا تبدو المشكلة واضحة.

4-3-1/ و القيام بإجراءات التدقيق على العقود المستقبلية:

لوصف مدى التزام مدققي الحسابات بإجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 540 فيما يتعلق بالتدقيق على العقود المستقبلية تم سؤالهم عن عدد من المسؤوليات الواردة في المعيار، ويلخص الجدول (4-3-1/و) نتائج هذه الأسئلة.

جدول رقم (4-3-1/و) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند التدقيق على العقود المستقبلية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
41	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	3.26	0.960	متوسطة
42	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	3.33	0.842	متوسطة
43	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	3.35	0.869	متوسطة
44	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	3.37	0.906	متوسطة
45	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	3.35	0.892	متوسطة
46	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	3.42	0.855	متوسطة
47	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	3.33	0.943	متوسطة
48	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.19	0.971	متوسطة
	المتوسط الحسابي للمجموعة	3.33		متوسطة

و فيما يتعلق بالتدقيق على العقود المستقبلية فلقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حصول الفقرة " تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية " على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 3.42 وانحراف معياري 0.855 بينما حصلت الفقرة "تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 3.19 وانحراف معياري 0.971

4-3-1/ ز القيام بإجراءات التدقيق على استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك:

لوصف مدى التزام مدققي الحسابات بإجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 540 فيما يتعلق بالتدقيق على استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك تم سؤالهم عن عدد من المسؤوليات الواردة في المعيار، ويلخص الجدول (4-3-1/ز) نتائج هذه الأسئلة.

جدول رقم (4-3-1/ز) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند التدقيق على استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
49	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	3.84	0.918	مرتفعة
50	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	3.86	0.829	مرتفعة
51	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	3.91	0.854	مرتفعة
52	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	3.96	0.790	مرتفعة
53	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	3.92	0.774	مرتفعة
54	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	3.95	0.947	مرتفعة
55	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	3.79	0.935	مرتفعة
56	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.81	0.929	مرتفعة
	المتوسط الحسابي للمجموعة	3.88		مرتفعة

و فيما يتعلق بالتدقيق على استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك فلقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حصول الفقرتين " مراجعة تقديرات السنوات السابقة " وبمتوسط حسابي 3.96 وانحراف معياري 0.790 و الفقرة" تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار

الخاص بالتقديرات المحاسبية" وبمتوسط حسابي 3.95 وانحراف معياري 0.947 على المرتبة الأولى، بينما حصلت الفقرة " متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق " وبمتوسط حسابي 3.79 وانحراف معياري 0.935 على المرتبة الأخيرة.

وقد يعود ذلك إلى أن الإجراء المتعلق بمراجعة تقديرات السنوات السابقة يمكن المدقق من التدقيق على استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك بإحكام من خلال حساب قسط الاستهلاك السنوي وتقدير القيمة المتبقية من عمر الأصل ومعرفة طرق الاستهلاك المتبعة في السنوات السابقة.

ويلاحظ هنا الارتفاع النسبي في معدل الالتزام بجميع الموضوعات الواردة في الجدول السابق عند التدقيق على استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك وربما يعود ذلك إلى اعتياد الشركات الصناعية ومكاتب التدقيق على ممارسة محاسبة استهلاك الأصول الثابتة وعلى الرغم من ذلك إلا أن درجة الالتزام تبدو متوسطة.

4-3-1/ ح القيام بإجراءات التدقيق على الذمم المشكوك فيها:

لوصف مدى التزام مدققي الحسابات بإجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 540 فيما يتعلق بالتدقيق على الذمم المشكوك فيها تم سؤالهم عن عدد من المسؤوليات الواردة في المعيار، ويلخص الجدول (4-3-1/ح) نتائج هذه الأسئلة.

جدول رقم (4-3-1/ح) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند التدقيق على الذمم المشكوك فيها

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
57	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	3.91	0.911	مرتفعة
58	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	3.95	0.914	مرتفعة
59	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	3.88	0.868	مرتفعة
60	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	3.90	0.937	مرتفعة
61	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	3.87	0.917	مرتفعة
62	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	3.87	0.895	مرتفعة
63	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	3.89	0.886	مرتفعة
64	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.83	0.853	مرتفعة
	المتوسط الحسابي للمجموعة	3.88		مرتفعة

و فيما يتعلق بالتدقيق على الذمم المشكوك فيها فلقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حصول الفقرتين " فهم متطلبات التقديرات المحاسبية " وبمتوسط حسابي 3.91 وانحراف معياري 0.911 والفقرة " تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح" وبمتوسط حسابي 3.95 وانحراف معياري 0.914 على المرتبة الأولى، بينما حصلت الفقرة "تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية" وبمتوسط حسابي 3.83 وانحراف معياري 0.853 على المرتبة الأخيرة.

4-3-2 الاعتراف بمشكلات التدقيق:

4-3-2/ أ الاعتراف بمشكلات تدقيق ضريبة المبيعات:

لوصف مدى كون المشكلات المقترحة بالتدقيق على ضريبة المبيعات حقيقية في الواقع تم سؤال مدققي الحسابات عنها وقد كانت إجاباتهم كما في الجدول (4-3-2/أ).

جدول رقم (4-3-2/أ) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند الاعتراف بمشكلات التدقيق على ضريبة المبيعات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
65	عدم توفر المعلومات من الجهات المسؤولة عن تقدير قيمة المخصص في حالة رفع دعوى قضائية	3.08	0.971	متوسطة
66	ضغوط إدارة الشركة على جميع الجهات التي من الممكن أن يستفيد منها المدقق في تقدير قيمة المخصص	3.10	0.882	متوسطة
67	عدم وجود أسس ثابتة يستند إليها القاضي عند البت في القضية وبالتالي يعتمد على الحكم الشخصي	3.00	1.073	متوسطة
	المتوسط الحسابي للمجموعة	3.06		متوسطة

و فيما يتعلق بمشكلات ضريبة المبيعات فلقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حصول الفقرة " ضغوط إدارة الشركة على جميع الجهات التي من الممكن أن يستفيد منها المدقق في تقدير قيمة المخصص" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 3.10 وانحراف معياري 0.882 بينما حصلت الفقرة " عدم وجود أسس ثابتة يستند إليها القاضي عند البت في القضية وبالتالي يعتمد على الحكم الشخصي" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 3.00 وانحراف معياري 1.073 .

ويبدو من الجدول السابق أن المدققين لا يرون أن الأمور الواردة في الجدول هي ذات أهمية عالية بل فقط أهمية متوسطة على الرغم من أن قضايا ضريبة المبيعات في المحاكم ربما تكون كثيرة.

4-3-2/ ب الاعتراف بمشكلات تدقيق ضمان الصيانة والإصلاح:

لوصف مدى كون المشكلات المقترحة بالتدقيق على ضمان الصيانة والإصلاح حقيقية في الواقع تم سؤال مدققي الحسابات عنها وقد كانت إجاباتهم كما في الجدول (4-3-2/ب).

جدول رقم (4-3-2/ب) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند الاعتراف بمشكلات التدقيق على ضمان الصيانة والإصلاح

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
68	عدم توفر المعلومات والخبرة الكافية أمام المدقق لحساب مبلغ الضمان بطريقة موضوعية	2.87	0.950	منخفضة
69	عدم توفر دراسات فنية لتقدير مخصص الإدعاءات والمخصصات الفنية	2.97	0.797	منخفضة
70	إخفاء العقود وتقديم عقود مزورة أحيانا لتضليل المدقق	2.98	1.035	منخفضة
	المتوسط الحسابي للمجموعة	2.94		منخفضة

و فيما يتعلق بمشكلات ضمان الصيانة والإصلاح فلقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حصول الفقرة " إخفاء العقود وتقديم عقود مزورة أحيانا لتضليل المدقق " على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 2.98 وانحراف معياري 1.035 بينما حصلت الفقرة " عدم توفر المعلومات والخبرة الكافية أمام المدقق لحساب مبلغ الضمان بطريقة موضوعية " على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 2.87 وانحراف معياري 0.950 .

وقد يعود ذلك إلى اعتقاد المدقق أن لديه المعرفة الكاملة لحساب مبلغ الضمان بطريقة موضوعية وأن المشكلة تنبع من إخفاء الإدارة للعقود وتقديمها لعقود مزورة أحيانا لتضليل المدقق وأنه ما من طريقة أمام الإدارة لتضليل المدقق سوى هذه الطريقة.

4-3-2/ ج الاعتراف بمشكلات تدقيق العقود المستقبلية:

لوصف مدى كون المشكلات المقترحة بالتدقيق على العقود المستقبلية حقيقية في الواقع تم سؤال مدققي الحسابات عنها وقد كانت إجاباتهم كما في الجدول (4-3-2/ج).

جدول رقم (4-3-2/ج) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند الاعتراف بمشكلات التدقيق على العقود المستقبلية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
71	**الاحتيال على المدقق بأن المبلغ يتطلب الإفصاح فقط و ليس تسجيل قيد**	**2.95**	**1.029**	**منخفضة**
72	**عدم التعاون مع المدقق من أجل الوصول إلى ما يريد من معلومات بخصوص العقود المستقبلية**	**3.06**	**0.993**	**متوسطة**
73	**عدم وضوح تعليمات معايير المحاسبة الدولية حول العقود المستقبلية**	**2.77**	**1.043**	**منخفضة**
	المتوسط الحسابي للمجموعة	**2.93**		**منخفضة**

و فيما يتعلق بمشكلات العقود المستقبلية فلقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حصول الفقرة " عدم التعاون مع المدقق من أجل الوصول إلى ما يريد من معلومات بخصوص العقود المستقبلية " على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 3.06 وانحراف معياري 0.993 بينما حصلت الفقرة " عدم وضوح تعليمات معايير المحاسبة الدولية حول العقود المستقبلية " على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 2.77 وانحراف معياري 1.043.

وقد يعود ذلك إلى اعتقاد المدقق أن تعليمات معايير المحاسبة الدولية التي وضعت من قبل أشخاص أكفاء وذوي خبرة طويلة واضحة فيما يتعلق بالعقود المستقبلية وغيرها أو قد يكون السبب ضعف إلمام المدققين بمعايير العقود المستقبلية.

4-3-2/ د الاعتراف بمشكلات تدقيق استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك:

لوصف مدى كون المشكلات المقترحة بالتدقيق على استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك حقيقية في الواقع تم سؤال مدققي الحسابات عنها وقد كانت إجاباتهم كما في الجدول (4-3-2/د).

جدول رقم (4-3-2/د) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند الاعتراف بمشكلات التدقيق على استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
74	عدم الثبات في حساب نسب الاستهلاك	2.62	1.126	منخفضة
75	اختيار أسلوب الاستهلاك دون أساس علمي	2.72	1.215	منخفضة
76	تحديد قيمة الخردة دون أساس علمي	2.83	1.295	منخفضة
77	تخفيض نسب الاستهلاك دون أساس علمي	2.84	1.220	منخفضة
	المتوسط الحسابي للمجموعة	2.75		منخفضة

و فيما يتعلق بمشكلات استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك فلقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حصول الفقرة " تخفيض نسب الاستهلاك دون أساس علمي " على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 2.84 وانحراف معياري 1.220 بينما حصلت الفقرة " عدم الثبات في حساب نسب الاستهلاك " على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 2.62 وانحراف معياري 1.126.

4-3-2/ هـ الاعتراف بمشكلات تدقيق الذمم المشكوك فيها:

لوصف مدى كون المشكلات المقترحة بالتدقيق على الذمم المشكوك فيها حقيقية في الواقع تم سؤال مدققي الحسابات عنها وقد كانت إجاباتهم كما في الجدول (4-3-2/ هـ).

جدول رقم (4-3-2/هـ) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند الاعتراف بمشكلات التدقيق على الذمم المشكوك فيها

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
78	عدم استخدام كشف تعمير الذمم	3.04	1.197	متوسطة
79	عدم توفر النسب للذمم المتأخرة	3.09	1.181	متوسطة
8	عدم توفر المعلومات الكاملة عن الذمم المدينة	3.05	1.149	متوسطة
81	عدم تعاون الإدارة مع المدقق فيما يتعلق بمصادقات الذمم المدينة	3.18	1.132	متوسطة
	المتوسط الحسابي للمجموعة	3.09		متوسطة

و فيما يتعلق بمشكلات الذمم المشكوك فيها فلقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حصول الفقرة " عدم تعاون الإدارة مع المدقق فيما يتعلق بمصادقات الذمم المدينة " على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 3.18 وانحراف معياري 1.132بينما حصلت الفقرة " عدم استخدام كشف تعمير الذمم " على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 3.04 وانحراف معياري 1.197.

إن عدم تعاون الإدارة مع المدقق فيما يتعلق بمصادقات الذمم المدينة قد يؤدي إلى تضليل المدقق وبالتالي وقوع الغش المقصود والاحتيال المالي والإضرار بالمساهمين ومستخدمي البيانات المالية.

والخلاصة أنه على ما يبدو لا يرى مدققو الحسابات الخارجيون الأردنيون بأن المشكلات المقترحة في هذه الدراسة هامة وتعيق جودة عملهم. ويمكن الاستخلاص من نتائج الدراسة بأن مدققي الحسابات لا يلتزمون بالقدر الكافي بمتطلبات معايير التدقيق الدولية فيما يتعلق بالمخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة على الرغم من احتمال محدودية المشكلات التي قد تعيق ذلك . وهذا الأمر يثير الانتباه ويستدعي مزيدا من الجهد من قبل المدققين والجهات التشريعية من أجل زيادة التزام مدققي الحسابات بمسؤولياتهم المهنية.

4-4: اختبار فرضيات الدراسة:

4-4-1 اختبار فرضيات الدراسة الثلاث الأولى:

الفرضية الرئيسة الأولى HO1: لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540)، ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

4) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات.

5) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على الأصول المحتملة.

6) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على الالتزامات المحتملة.

الفرضية الرئيسة الثانية HO2: لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540)، فيما يتعلق بالمشكلات المقترحة بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

6) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على ضريبة المبيعات.

7) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على ضمان الصيانة والإصلاح.

8) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على العقود المستقبلية.

9) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك.

10) لا يلتزم مدققو الحسابات الخارجيون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على الذمم المشكوك فيها.

الفرضية الرئيسة الثالثة HO3: لا توجد مشكلات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

6) لا توجد مشكلات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين عند التدقيق على ضريبة المبيعات.

7) لا توجد مشكلات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين عند التدقيق على ضمان الصيانة والإصلاح.

8) لا توجد مشكلات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين عند التدقيق على العقود المستقبلية.

9) لا توجد مشكلات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين عند التدقيق على استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك.

10) لا توجد مشكلات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين عند التدقيق على الذمم المشكوك فيها.

لاختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الثلاث الأولى، قام الباحث بعمل اختبار لفرضيات الدراسة الرئيسة والفرعية من خلال استخدام اختبار (**One sample t-test**) حيث أنه ترفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة **t** المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية ، و إذا كانت

الدلالة ≤ 0.05 . وقد تم في جميع هذه الاختبارات مقارنة متوسط إجابات كل فرضية فرعية مع المتوسط الافتراضي للإجابات وهو (3). ويوضح الجدول (4-4-1) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الملحقة للفرضيات الثلاث الرئيسة الأولى.

جدول رقم (4-4-1) نتائج اختبار **One sample t-test** لتحليل الاستبانات المستردة.

اسم الفرضية	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	t الجدولية *	p value	النتيجة
الرئيسة 1 الفرعية 1	القيام بإجراءات التدقيق على المخصصات	3.604	0.636	9.487	1.984	0.00	رفض
الرئيسة 1 الفرعية 2	القيام بإجراءات التدقيق على الأصول المحتملة	3.380	0.807	4.710	1.984	0.00	رفض
الرئيسة 1 الفرعية 3	القيام بإجراءات التدقيق على الالتزامات المحتملة	3.578	0.627	9.213	1.984	0.00	رفض
الرئيسة 2 الفرعية 1	القيام بإجراءات التدقيق على ضريبة المبيعات	3.393	0.724	5.422	1.984	0.00	رفض
الرئيسة 2 الفرعية 2	القيام بإجراءات التدقيق على ضمان الصيانة والإصلاح	3.289	0.724	3.987	1.984	0.00	رفض
الرئيسة 2 الفرعية 3	القيام بإجراءات التدقيق على العقود المستقبلية	3.325	0.707	4.598	1.984	0.00	رفض
الرئيسة 2 الفرعية 4	القيام بإجراءات التدقيق على استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك	3.880	0.709	12.418	1.984	0.00	رفض
الرئيسة 2 الفرعية 5	القيام بإجراءات التدقيق على الذمم المشكوك فيها	3.888	0.780	11.378	1.984	0.00	رفض
الرئيسة 3 الفرعية 1	الاعتراف بمشكلات ضريبة المبيعات	3.060	0.813	0.738	1.984	0.462	قبول

الرئيسة 3 الفرعية 2	الاعتراف بمشكلات ضمان الصيانة والإصلاح	2.940	0.744	-0.807	1.984	0.422	قبول
الرئيسة 3 الفرعية 3	الاعتراف بمشكلات العقود المستقبلية	2.927	0.885	-0.829	1.984	0.409	قبول
الرئيسة 3 الفرعية 4	الاعتراف بمشكلات استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك	2.753	1.105	-2.239	1.984	0.027	رفض
الرئيسة 3 الفرعية 5	الاعتراف بمشكلات الذمم المشكوك فيها	3.090	1.041	0.864	1.984	0.389	قبول

*تم اعتماد t الجدولية عند درجات الحرية 100 – 1 = 99 ((2010) (Lind, Marchal, & Wathen

بناء على ما ورد في الجدول رقم (4-4-1) فإن الفرضية العدمية الرئيسة الأولى ترفض (حيث كان هناك رفض لجميع الفرضيات الفرعية المتعلقة بها) بما معناه أن مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين يلتزمون بمتطلبات المعيار الدولي للتدقيق رقم 540 إلى حد ما عند التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة بشكل عام.

وبالنسبة للفرضية العدمية الرئيسة الثانية فإنها ترفض (حيث كان هناك رفض لجميع الفرضيات الفرعية المتعلقة بها) بما معناه أن مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين يلتزمون بمتطلبات المعيار الدولي للتدقيق رقم 540 إلى حد ما عند التدقيق على موضوعات المشكلات المتعلقة بالمخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة .

وبالنسبة للفرضية العدمية الرئيسة الثالثة فإنها تقبل (حيث كان هناك عدم رفض لمعظم الفرضيات الفرعية المتعلقة بها باستثناء واحدة رفضت بمعدل منخفض جدا – لم تكن لترفض إذا كان مستوى المعنوية 1%) وهذا معناه أن المشكلات المقترحة ليست ذات أثر هام يعيق عملية التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الممارسة العملية.

2-4-4 اختبار فرضية الدراسة الرابعة:

الفرضية الرئيسة الرابعة HO4: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعود للخلفية الشخصية لكل منهم ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا لعمر المستجيب.
2) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا للرتبة الوظيفية للمستجيب.
3) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا للمؤهل العلمي للمستجيب.
4) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا لعدد سنوات الخبرة للمستجيب.
5) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا للحصول على الشهادات المهنية للمستجيب.
6) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا للارتباط بمكتب تدقيق عالمي.
7) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا لعدد المدققين الممارسين في مكتب التدقيق.

لاختبار هذه الفرضيات تم استخدام اختباري **Kruskal-Wallis** و **Mann-Whitney** وذلك لمقارنة متوسطات إجابات الفئات المختلفة في متغيرات الخلفية الشخصية

حيث يُستخدم اختبار **Kruskal–Wallis** عند المقارنة بين ثلاث فئات فأكثر واختبار **Mann–Whitney** للمقارنة بين فئتين. وقد اضطر الباحث إلى دمج بعض الفئات معا بسبب انخفاض تكرارات بعض الفئات بشكل كبير مما يعيق تنفيذ الاختبارات المذكورة.

الفرضية الفرعية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا لعمر المستجيب.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Kruskal–Wallis** وذلك من أجل التحقق من الفروق في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تبعا للعمر ولقد قام الباحث بدمج فئات الأعمار 31 – 40 والفئة 41 – 50 والفئة 50 فأكثر لقلة عدد المدققين نسبيا في هذه الفئات كما هو موضح في الجدول رقم (4–4–2). ويوضح الجدول(4–4–2) المتوسط الحسابي لكل فئة من فئات متغير العمر وذلك للجمل التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 0.05 وقد عمل الباحث على استثناء الجمل التي لا ينتج عنها فرق إحصائي مهم وذلك لعدم أهمية عرضها وحجم المعلومات الكبير الذي سيتم عرضه إن لم تستثن.

جدول رقم (4-4-2) التحقق من الفروق في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تبعا لاختلاف العمر.

رقم الجملة	رقم المجموعة	الجملة	أقل من 25 سنة	25 - 30 سنة	31 سنة فأكثر	P value
45	4-3-1/و	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	3.27	3.57	3.05	0.049
46	4-3-1/و	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	3.35	3.67	3.05	0.027
47	4-3-1/و	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	3.08	3.74	2.95	0.002
48	4-3-1/و	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.05	3.52	2.76	0.007
53	4-3-1/ز	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	3.68	4.07	4.05	0.048
56	4-3-1/ز	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.54	4.17	3.57	0.005
62	4-3-1/ح	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	3.62	4.07	3.90	0.019
63	4-3-1/ح	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	3.70	4.10	3.81	0.041
64	4-3-1/ح	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.57	4.12	3.71	0.014

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4-4-2) فإن الجمل الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمة إحصائيا بين أفراد العينة تعود إلى العمر ويظهر الجدول السابق بأنه فقط 9 جمل أظهرت فروق ذات أهمية إحصائية وأن الغالبية العظمى لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى العمر ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية في الجدول موزعة بشكل شبه عشوائي بين مجموعات الأسئلة وعليه لا ترفض الفرضية العدمية .

الفرضية الفرعية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا للرتبة الوظيفية للمستجيب.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Kruskal–Wallis** وذلك من أجل التحقق من الفروق في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تبعا للرتبة الوظيفية ولقد قام الباحث بدمج رتبة مدير تدقيق مع رتبة شريك لقلة عدد من يحملون رتبة شريك نسبيا في هذه الرتبة كما هو موضح في الجدول رقم (4–4–3). ويوضح الجدول(4–4–3) المتوسط الحسابي لكل رتبة من رتب متغير الرتبة الوظيفية وذلك للجمل التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 0.05 وقد عمل الباحث على استثناء الجمل التي لا ينتج عنها فرق إحصائي مهم.

جدول رقم (4–4–3) التحقق من الفروق في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تبعا لاختلاف الرتبة الوظيفية.

رقم الجملة	رقم المجموعة	الجمل	مساعد مدقق	مدقق	مدقق رئيس	مشرف تدقيق	مدير أو شريك	P value
8	4–3–1/أ	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.58	3.50	3.73	3.64	2.72	0.012
31	4–3–1/د	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	3.35	3.23	3.82	3.93	3.00	0.017
72	4–3–2/ج	عدم التعاون مع المدقق من أجل الوصول إلى ما يريد من معلومات بخصوص العقود المستقبلية	2.97	3.54	2.73	2.71	3.00	0.041
75	4–3–2/د	اختيار أسلوب الاستهلاك دون أساس علمي	2.58	3.46	2.45	2.79	2.00	0.003

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4-4-3) فإن الجمل الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمة إحصائيا بين أفراد العينة تعود إلى الرتبة الوظيفية ويظهر الجدول السابق بأنه فقط 4 جمل أظهرت فروق ذات أهمية إحصائية وأن الغالبية العظمى لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى الرتبة الوظيفية ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية في الجدول موزعة بشكل شبه عشوائي بين مجموعات الأسئلة وعليه لا ترفض الفرضية العدمية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا للمؤهل العلمي للمستجيب.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Kruskal-Wallis** وذلك من أجل التحقق من الفروق في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تبعا للمؤهل العلمي ولقد قام الباحث بدمج المؤهلات دبلوم عالي وماجستير ودكتوراه لقلة عدد من يحملون هذه المؤهلات نسبيا كما هو موضح في الجدول رقم (4-4-4). ويوضح الجدول(4-4-4) المتوسط الحسابي لكل مؤهل من مؤهلات متغير المؤهل العلمي وذلك للجمل التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 0.05 وقد عمل الباحث على استثناء الجمل التي لا ينتج عنها فرق إحصائي مهم وذلك لعدم أهمية عرضها.

جدول رقم(4-4-4) التحقق من الفروق في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تبعا لاختلاف المؤهل العلمي.

رقم الجملة	رقم المجموعة	الجمل	دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس	دبلوم عالي أو ماجستير	P value
33	4-3-1/هـ	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	3.00	3.44	2.77	0.033
34	4-3-1/هـ	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	3.08	3.45	2.77	0.022
35	4-3-1/هـ	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	3.00	3.45	2.85	0.044
36	4-3-1/هـ	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	3.00	3.52	3.00	0.044
37	4-3-1/هـ	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	2.83	3.60	3.00	0.014
38	4-3-1/هـ	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	2.67	3.41	3.08	0.022
64	4-3-1/ح	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.58	3.77	4.38	0.030
66	4-3-2/أ	ضغوط إدارة الشركة على جميع الجهات التي من الممكن أن يستفيد منها المدقق في تقدير قيمة المخصص	2.50	3.13	3.46	0.015

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4-4-4) فإن الجمل الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمة إحصائيا بين أفراد العينة تعود إلى المؤهل العلمي ويظهر الجدول السابق بأنه فقط 8 جمل أظهرت فروق ذات أهمية إحصائية وأن الغالبية العظمى لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى المؤهل العلمي ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية في الجدول موزعة بشكل شبه عشوائي بين مجموعات الأسئلة وعليه لا ترفض الفرضية العدمية.

الفرضية الفرعية الرابعة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا لعدد سنوات الخبرة للمستجيب.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Kruskal-Wallis** وذلك من أجل التحقق من الفروق في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تبعا لعدد سنوات الخبرة ولقد قام الباحث بدمج الفئات بين 11 و 15 سنة والفئة بين 16 و 20 سنة والفئة أكثر من 20 سنة كما هو موضح في الجدول (4-4-5).

جدول رقم(4-4-5) التحقق من الفروق في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تبعا لاختلاف عدد سنوات الخبرة.

رقم الجملة	رقم المجموعة	الجملة	أقل من 5 سنوات	5 – 10 سنوات	أكثر من 11 سنة	P value
28	4-3-1/د	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	3.54	3.40	2.73	0.029

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4-4-5) فإن الجملة الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمة إحصائيا بين أفراد العينة تعود إلى عدد سنوات الخبرة للمستجيب ويظهر الجدول السابق بأنه فقط جملة واحدة أظهرت فروق ذات أهمية إحصائية وأن الغالبية العظمى لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى عدد سنوات الخبرة للمستجيب وعليه لا ترفض الفرضية العدمية .

الفرضية الفرعية الخامسة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا للحصول على الشهادات المهنية للمستجيب.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Mann-Whitney** وذلك من أجل التحقق من الفروق في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة

تبعا للحصول على الشهادات المهنية. ويوضح الجدول(4–4–6) المتوسط الحسابي لكل إجابة من إجابات متغير الشهادات المهنية وذلك للجمل التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 0.05 وقد عمل الباحث على استثناء الجمل التي لا ينتج عنها فرق إحصائي مهم وذلك لعدم أهمية عرضها.

جدول رقم (4–4–6) التحقق من الفروق في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تبعا لاختلاف الشهادات المهنية.

رقم الجملة	رقم المجموعة	الجمل	نعم	لا	P value
9	4–3–1/ب	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	3.13	3.56	0.048
16	4–3–1/ب	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	2.90	3.47	0.006
26	4–3–1/د	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	3.10	3.51	0.043
29	4–3–1/د	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	3.07	3.46	0.042
32	4–3–1/د	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.00	3.44	0.038
74	4–3–2/د	عدم الثبات في حساب نسب الاستهلاك	2.27	2.77	0.037
78	4–3–1/ح	عدم استخدام كشف تعمير الذمم	2.63	3.21	0.021
79	4–3–1/ح	عدم توفر النسب للذمم المتأخرة	2.57	3.31	0.003

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4–4–6) فإن الجمل الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمة إحصائيا بين أفراد العينة تعود إلى الشهادات المهنية ويظهر الجدول السابق بأنه فقط 8 جمل أظهرت فروق ذات أهمية إحصائية وأن الغالبية العظمى لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى الشهادات المهنية ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية في الجدول موزعة بشكل شبه عشوائي بين مجموعات الأسئلة وعليه لا ترفض الفرضية العدمية .

الفرضية الفرعية السادسة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا للارتباط بمكتب تدقيق عالمي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Kruskal–Wallis** وذلك من أجل التحقق من الفروق في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تبعا للارتباط بمكتب تدقيق عالمي. ويوضح الجدول(4–4–7) المتوسط الحسابي لكل إجابة من إجابات متغير الارتباط بمكتب تدقيق عالمي وذلك للجمل التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 0.05 وقد عمل الباحث على استثناء الجمل التي لا ينتج عنها فرق إحصائي مهم وذلك لعدم أهمية عرضها.

جدول رقم (4–4–7) التحقق من الفروق في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تبعا لاختلاف الارتباط بمكتب تدقيق عالمي.

رقم الجملة	رقم المجموعة	الجمل	نعم من الأربعة الكبار	نعم ليس من الأربعة الكبار	لا	P value
10	**4–3–1/ب**	**تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح**	**3.44**	**3.34**	**2.57**	**0.046**
13	**4–3–1/ب**	**تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي**	**3.44**	**3.41**	**2.43**	**0.016**
14	**4–3–1/ب**	**تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية**	**3.43**	**3.41**	**2.57**	**0.038**
15	**4–3–1/ب**	**متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق**	**3.46**	**3.84**	**2.57**	**0.005**
16	**4–3–1/ب**	**تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية**	**3.16**	**3.69**	**2.71**	**0.025**

18	4-3-1/ج	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	3.54	3.63	2.43	0.003
21	4-3-1/ج	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	3.61	3.66	2.86	0.030
22	4-3-1/ج	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	3.77	3.66	2.86	0.003
45	4-3-1/و	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	3.48	3.31	2.43	0.030
46	4-3-1/و	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	3.52	3.44	2.43	0.021
47	4-3-1/و	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	3.43	3.34	2.43	0.017
52	4-3-1/ز	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	4.07	3.91	3.29	0.039
55	4-3-1/ز	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	4.00	3.59	2.86	0.005
56	4-3-1/ز	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.97	3.66	3.14	0.025
58	4-3-1/ح	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	4.18	3.75	2.86	0.002
59	4-3-1/ح	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	4.05	3.75	3.00	0.024
60	4-3-1/ح	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	4.00	3.94	2.86	0.038
61	4-3-1/ح	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	4.03	3.75	3.00	0.049
63	4-3-1/ح	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	4.07	3.72	3.14	0.026
64	4-3-1/ح	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	4.03	3.56	3.29	0.005

78	4-3-2/هـ	عدم استخدام كشف تعمير الذمم	2.74	3.63	3.00	0.001
79	4-3-2/هـ	عدم توفر النسب للذمم المتأخرة	2.67	3.81	3.43	0.000
81	4-3-2/هـ	عدم تعاون الإدارة مع المدقق فيما يتعلق بمصادقات الذمم المدينة	2.87	3.69	3.57	0.001

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4-4-7) فإن الجمل الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمة إحصائيا بين أفراد العينة تعود إلى الارتباط بمكتب تدقيق عالمي ويظهر الجدول السابق بأنه فقط 23 جملة أظهرت فروق ذات أهمية إحصائية وأن الغالبية العظمى لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى الارتباط بمكتب تدقيق عالمي ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية في الجدول موزعة بشكل شبه عشوائي بين مجموعات الأسئلة وعليه لا ترفض الفرضية العدمية .

الفرضية الفرعية السابعة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعا لعدد المدققين الممارسين في مكتب التدقيق.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Kruskal-Wallis** وذلك من أجل التحقق من الفروق في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تبعا لعدد المدققين الممارسين. ويوضح الجدول(4-4-8) المتوسط الحسابي لكل فئة من فئات متغير عدد المدققين الممارسين وذلك للجمل التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 0.05 وقد عمل الباحث على استثناء الجمل التي لا ينتج عنها فرق إحصائي مهم وذلك لعدم أهمية عرضها.

جدول رقم (4-4-8) التحقق من الفروق في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تبعا لاختلاف عدد المدققين الممارسين.

رقم الجملة	رقم المجموعة	الجمل	6 – 10	11 – 20	21 – 50	أكثر من 50	P value
7	4-3-1/أ	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	3.50	4.16	3.92	3.51	0.015
16	4-3-1/ب	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.75	3.79	3.42	2.96	0.013
33	4-3-1/هـ	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	4.00	3.68	2.85	3.28	0.007
35	4-3-1/هـ	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	4.13	3.47	2.96	3.32	0.013
36	4-3-1/هـ	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	4.00	3.21	3.15	3.49	0.031
56	4-3-1/ز	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	2.88	3.95	3.92	3.85	0.027
64	4-3-1/ح	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	3.25	3.58	4.08	3.89	0.024
65	4-3-2/أ	عدم توفر المعلومات من الجهات المسؤولة عن تقدير قيمة المخصص في حالة رفع دعوى قضائية	2.63	3.32	3.35	2.91	0.040
74	4-3-2/د	عدم الثبات في حساب نسب الاستهلاك	2.63	2.16	3.12	2.53	0.036
75	4-3-2/د	اختيار أسلوب الاستهلاك دون أساس علمي	3.63	2.11	3.35	2.47	0.000
76	4-3-2/د	تحديد قيمة الخردة دون أساس علمي	3.75	2.32	3.31	2.62	0.009
77	4-3-2/د	تخفيض نسب الاستهلاك دون أساس علمي	3.38	2.42	3.54	2.53	0.002
78	4-3-2/هـ	عدم استخدام كشف تعمير الذمم	4.00	3.32	3.27	2.64	0.003
79	4-3-2/هـ	عدم توفر النسب للذمم المتأخرة	4.25	3.58	3.42	2.51	0.000
80	4-3-2/هـ	عدم توفر المعلومات الكاملة عن الذمم المدينة	3.88	2.95	3.46	2.72	0.005

81	4-3-2/هـ	عدم تعاون الإدارة مع المدقق فيما يتعلق بمصادقات الذمم المدينة	3.88	3.53	350	2.74	0.002

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4-4-8) فإن الجمل الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمة إحصائيا بين أفراد العينة تعود إلى عدد المدققين الممارسين، ويظهر الجدول السابق بأنه فقط 16 جملة أظهرت فروق ذات أهمية إحصائية وأن الغالبية العظمى لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى عدد المدققين الممارسين في مكتب التدقيق ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية في الجدول موزعة بشكل شبه عشوائي بين مجموعات الأسئلة وعليه لا ترفض الفرضية العدمية.

بناء على ما سبق فإن الفرضية العدمية الرابعة تقبل بشكل عام وبالتالي فإن الخلفية الشخصية للمستجيبين لا تؤثر في إجاباتهم عن أسئلة الاستبانة.

4-5 اختبار موثوقية النتائج

للتحقق من موثوقية النتائج تم إجراء اختبار كرونباخ ألفا، والجدول (4-5) يبين نتائج كرونباخ ألفا ويتضح من الجدول أن قيمة كرونباخ ألفا لجميع الأسئلة معا كانت 0.96 كما لم تقل لأي مجموعة من الأسئلة عن 0.714 . وهذه الأرقام أعلى من الحد الأدنى المقبول وهو 0.70 .(**Saunders, Lewis & Thornhill 2012**) وبذلك يمكن القول بموثوقية نتائج الدراسة.

(جدول 4-5) اختبار موثوقية النتائج (اختبار كرونباخ ألفا) :

البيان	قيم كرونباخ ألفا
القيام بإجراءات التدقيق على المخصصات	**0.890**
القيام بإجراءات التدقيق على الأصول المحتملة	**0.932**
القيام بإجراءات التدقيق على الالتزامات المحتملة	**0.873**
القيام بإجراءات التدقيق على ضريبة المبيعات	**0.915**
القيام بإجراءات التدقيق على ضمان الصيانة والإصلاح	**0.916**
القيام بإجراءات التدقيق على العقود المستقبلية	**0.908**
القيام بإجراءات التدقيق على استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك	**0.925**
القيام بإجراءات التدقيق على الذمم المشكوك فيها	**0.953**
الاعتراف بمشكلات ضريبة المبيعات	**0.776**
الاعتراف بمشكلات ضمان الصيانة والإصلاح	**0.714**
الاعتراف بمشكلات العقود المستقبلية	**0.833**
الاعتراف بمشكلات استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك	**0.930**
الاعتراف بمشكلات الذمم المشكوك فيها	**0.916**
جميع الأسئلة	**0.960**

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

5-1 المقدمة

5-2 الاستنتاجات

5-3 التوصيات

5-1: المقدمة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية والمشكلات التي قد تواجههم عند تدقيقهم على هذه البنود، ولقد وضع الباحث عددا من الأسئلة والفرضيات التي تتعلق بالدراسة وتوصل إلى عدة استنتاجات ساهمت في الإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة، وكما يلي:

5-2: الاستنتاجات:

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك التزاما إلى حد ما من قبل مدققي الحسابات الخارجيين بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم(540) في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة وكذلك التزاما بمعيار التدقيق المذكور فيما يتعلق بالمشكلات المقترحة في التدقيق على المخصصات و الأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية أضف إلى ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعود للخلفية الشخصية لكل منهم ولقد كانت هذه الفروق مشتتة نسبيا ولا تتبع توجها معينا ومن هنا كانت النتيجة عدم وجود فروق مهمة.

على الرغم من أن المدققين ملتزمون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة إلا أن المتوسطات الحسابية الصغيرة نسبيا والتي تتراوح معظمها بين 3.00 – 3.50 تجعل من هذا الالتزام التزاما نسبيا مما يعطي الانطباع بوجود مشكلة.

وقد تعود أسباب الالتزام النسبي من قبل المدققين تجاه التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة إلى قلة إدراكهم للمسؤولية والأهمية للبنود التي يدققون

عليها وكذلك اعتقادهم بعدم وجود محاكمات رادعة وعدم تأثير ذلك في خسارتهم لزبائنهم وسمعتهم، أضف إلى ذلك انخفاض الأتعاب التي يتلقونها لقاء تدقيقهم على هذه البنود وغيرها، ومن الممكن أن يكون أحد الأسباب عدم الإلمام الكافي بمتطلبات معايير التدقيق الدولية.

لقد أيدت دراسات سابقة بعض أو كل هذه الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الالتزام النسبي لمدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين بمتطلبات معايير التدقيق الدولية. (ذنيبات و شناق ، 2006 ، مومني وبدور، 2008، **Abdullatif & Al-khadash, 2010**, **Abdullatif, 2013**)

أما عدم اعتبار المشكلات المقترحة مشكلات حقيقية إلى حد ما فمن الممكن أن يعود ذلك إلى وعي وإدراك إدارات الشركات والتزامهم بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية المعنية ، أضف إلى ذلك الوضوح النسبي لمعايير المحاسبة الدولية وقانون ضريبة الدخل في معالجة هذه الأمور أو أن هذه الأمور لا تشكل مشكلات حقيقية في الأردن، لكن هناك عدم إدراك من قبل المدققين لذلك.

5-3: التوصيات:

استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي والاستنتاجات التي تم التوصل إليها خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

1) أن يهتم المدققون بالالتزام بمتطلبات معايير التدقيق الدولية في التدقيق على التقديرات المحاسبية وتحديدا المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة لما لذلك من أهمية كبيرة في سد باب من أبواب الاحتيال المالي الذي يؤدي إلى عرض قوائم مالية مضللة لمستخدمي هذه القوائم المالية من المساهمين والمستثمرين وغيرهم.

2) ضرورة قيام الجهات المعنية والمختصة بعقد دورات متخصصة في معايير التدقيق الدولية وأن يكون الالتحاق بهذه الدورات إلزاميا وذلك من أجل تحقيق الهدف الأسمى من التدقيق وهو تفادي وقوع الاحتيال أو الخطأ غير المقصود في البيانات المالية وبالتالي تُظهر القوائم المالية البيانات المالية بعدالة الأمر الذي يجعل من قرارات مستخدمي البيانات المالية أكثر رشدا و مبنية على بيانات مالية عادلة الأمر الذي يعود على الاقتصاد الوطني بالتقدم والازدهار.

3) أن تقوم الجهات الرقابية كجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بزيادة الرقابة على التزام مكاتب التدقيق بمتطلبات معايير التدقيق الدولية .

4) أن تعمل مكاتب التدقيق على تشجيع المدققين العاملين لديها على الحصول على الشهادات المهنية المحلية والعالمية لما في ذلك من أثر ونتيجة إيجابية كبيرة في الالتزام بمتطلبات معايير التدقيق الدولية وفهمها بالشكل الذي يمكن من تطبيقها بالشكل الصحيح وذلك من خلال زيادة المكافآت المالية وغير المالية عند حصول المدقق على إحدى تلك الشهادات المهنية المحلية والعالمية المرموقة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1) أبو نصار، محمد وحميدات، جمعة (2010) **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، الجامعة الأردنية.

2) أبو نصار، محمد ولطفي، منير (2000) " المعالجة المحاسبية للالتزامات الطارئة في الشركات المساهمة العامة الأردنية " **دراسات العلوم الإدارية** 27(2)، ص 283-295.

3) الاتحاد الدولي للمحاسبين " **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**" (2010)، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين(الأردن).

4) الحجوج، يوسف (2011) " **مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة العامة بالإفصاح عن المخصصات والموجودات المحتملة والمطلوبات المحتملة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (37) وأثر ذلك على موثوقية قوائمها المالية**"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

5) الخطيب، رائد صالح (2012) " **مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق: دراسة ميدانية** "، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

6) ذنيبات، علي عبد القادر وشناق، باسل خالد (2006) " تقويم مدقق الحسابات الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي في ظل تطبيق معيار التدقيق الدولي ذي الرقم (610) : دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين في الأردن " **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، مجلد2 عدد2، ص 187 – 212.

7) عرار، شادن، (2009) " **مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية** "، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

8) مجلس معايير المحاسبة الدولية "**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** "(2010)، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين(الأردن).

9) مطر،محمد والحيالي، وليد، والراوي، حكمت(1996)" **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات** " دار حنين.

10) مومني، منذر طلال وبدور، جمال إبراهيم (2008) " مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق في كشف الغش ومنعه " **دراسات العلوم الإدارية**، مجلد 35 رقم1، ص 39 – 62.

11) نور، عبد الناصر و إبراهيم، إيهاب(2011) "**المحاسبة المتوسطة**" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1) Abdullatif, M. (2013)" Fraud risk factors and audit programme modifications: Evidence from Jordan "**Australasian Accounting, Business and Finance Journal,** 7(1), (accepted).
2) Abdullatif, M. & Al-khadash, H. (2010) "Putting audit approaches in context: The case of business risk audits in Jordan" **International Journal of Auditing**, 14(1), pp. 1-24.
3) Abdullatif, M. & Kawuq, S. (2012) "The role of internal auditing in risk management: Evidence from banks in Jordan", Paper presented at the 16th International Business Research Conference, Dubai, UAE, 12-13 April.
4) Aharony, J. & Dotan, A. (2004) "A comparative analysis of auditor, manager and financial analyst interpretations of SFAS 5 disclosure guidelines" **Journal of Business Finance and Accounting** 31(3-4), pp 475 – 504.
5) Alfredson, K., Leo, K., Picker, R., Loftus, J., Clark, K., Wise, V., & Dyki, M. (2009) **Applying International Financial Reporting Standards** 2nd edition, John Wiley & Sons, Australia, ltd.
6) Cohen, D., Darrough, M.N., Huang, R. & Zach, T. (2011) "Warranty reserve: Contingent liability, information signal, or earnings management tool " **Accounting Review**, 86(2), pp 569-604.
7) Frost, C.A. (1991) " Loss contingency reports and stock prices: A replication and extension of Banks and Kinney " **Journal of Accounting Research**, 29(1), pp, 77-169.
8) Gleason, C.A. & Mills, L.F. (2002) "Materiality and contingent tax liability reporting" **Accounting Review**, 77(2), pp, 317-342.

9) Gramling, A.A., Rittenberg, L.E. & Johnstone, K.M. (2012) **Auditing**, 8th edition, South-western, Cengage learning.

10) Gray, I., & Manson, S. (2011) **The Audit Process: Principles, Practice and Cases**, 5th edition, Cengage Learning.

11) Hoffman, V.B., & Patton, J.M., (2002) "How are loss contingency accruals affected by alternative reporting criteria and incentives" **Journal of Accounting and Public Policy**, 21(2), pp, 151-167.

12) Kieso, D.E., Weygandt, J.J., & Warfield, T.D., (2011) **Intermediate Accounting**: IFRS edition, John Wiley and Sons, Inc.

13) Kinney, W.R., & Nelson, M.W. (1996) "Outcome information and the expectation gap: The case of loss contingencies" **Journal of Accounting Research** 34(2), pp 282-299.

14) Lind, D.A., Marchal, W.G., & Wathen, S.A., (2010) **Statistical Techniques in Business and Economics,** 14th edition, The McGraw-Hill Companies, Inc.

15) Nelson, M.W. & Kinney, W.R., (1997) "The effect of ambiguity on loss contingency reporting judgments" **Accounting Review"** 72(2), pp 257-274.

16) Nobes, C., & Parker, R. (2012) **Comparative International Accounting**, 12th edition, Pearson Education ltd., England.

17) Petersen, C.V., & Plenborg, T. (2012) **Financial Statement Analysis**, Pearson Education ltd., England.

18) Saunders, M., Lewis, P. & Thornhill, A. (2012) **Research Methods for Business Students** 6th edition, Pearson Education ltd., England.

19) Spiceland, J.D., Sepe, J.F., and Nelson, M.W. (2011) **Intermediate Accounting**, 6th edition, The McGraw-Hill Companies, Inc.

20) Stuart, I.C. (2012) **Auditing and Assurance Services: An Applied Approach**, the McGraw-Hill Companies, Inc., USA.

قائمة الملاحق:

بسم الله الرحمن الرحيم

MEU جامعة الشرق الأوسط MIDDLE EAST UNIVERSITY

ملحق رقم(1)

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

السيد/السيدة مدقق الحسابات المحترم/المحترمة

تحية طيبة،

الاستبانة المرفقة هي جزء من بحث يقوم به الباحث **زيد أحمد الشوابكة** استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط . يتناول البحث **التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية والمشكلات التي قد تواجه مدققي الحسابات عند تدقيقهم على هذه البنود.**

لقد تم اختيارك ضمن مجموعة من مدققي الحسابات الذين يتميزون بدرجة عالية من التأهيل العلمي والمهني للمشاركة في هذه الاستبانة ، و يرجو الباحث أن تتكرم بمنحه بعضا من وقتك الثمين للمشاركة بتعبئة هذه الاستبانة مؤكدا لكم بأن جميع البيانات التي ستدلون بها سوف تستعمل لغايات الدراسة والبحث العلمي فقط وأنها سوف تعامل بسرية تامة. وفي حالة نشر البحث أو تقديمه في مؤتمر علمي ستكون النتائج المذكورة مجمعة ولا تتعلق بمدقق محدد أو مكتب تدقيق بعينه.

هذه الاستبانة تطرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالخلفية العلمية والمهنية لمدقق الحسابات ثم مجموعة من الأسئلة المتعلقة بممارسات مدققي الحسابات في الأردن عند تدقيق المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية و المشكلات التي يواجهوها عند تدقيقهم على هذه البنود.

في حال رغبت في الاستفسار عن أي شيء ورد في الاستبانة رجاء لا تتردد في الاتصال بالباحث على الرقم التالي(**0775579086**)

وشكرا لكم حسن تعاونكم.

الباحث

زيد أحمد الشوابكة

أولا :- البيانات الشخصية:-

* أرجو منكم التكرم بوضع إشارة (×) عند الاختيار المناسب:-

1) **العمر** :-

أ- أقل من 25 سنة ☐ ب- بين 25 و 30 سنة ☐ ج- بين 31 و 40 سنة ☐

د- بين 41 و 50 سنة ☐ هـ- أكثر من 50 سنة ☐

2) **الرتبة الوظيفية** :-

أ- مساعد مدقق Junior ☐ ب- مدقق Semi-Senior ☐

ج- مدقق رئيسي Senior ☐

د- مشرف تدقيق أو مساعد مدير تدقيق Supervisor or Assistant Manager ☐

هـ- مدير تدقيق Manager ☐ و- شريك Partner ☐

ز- أخرى الرجاء ذكرها --

3) **المؤهل العلمي** :-

أ- دبلوم كلية مجتمع فأقل ☐ ب- بكالوريوس ☐ ج- دبلوم دراسات عليا ☐

د- ماجستير ☐ هـ- دكتوراه ☐

4) **عدد سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات** :-

أ- دون 5 سنوات ☐ ب- بين 5 و 10 سنوات ☐ ج- بين 11 و 15 سنة ☐

د- بين 16 و 20 سنة ☐ هـ- أكثر من 20 سنة ☐

5) **الحصول على الشهادات المهنية (مثلا JCPA أو CPA أو CMA)**

أ- نعم ☐ ب- لا ☐

ثانيا :- معلومات خاصة بمكتب التدقيق الذي تعمل لديه:

1) **الارتباط بمكتب تدقيق عالمي** :-

أ- نعم من الأربعة الكبار ☐ ب- نعم ليس من الأربعة الكبار ☐ ج- لا ☐

2) **عدد المدققين في مكتب التدقيق الذي تعمل لديه حاليا** .

أ- أقل من ستة مدققين ☐ ب- من 6 إلى 10 مدققين ☐ ج- من 11 إلى 20 مدقق ☐

د- من 21 إلى 50 مدقق ☐ هـ- أكثر من 50 مدقق ☐

يرجى التكرم بقراءة هذه التعريفات قبل تعبئة الاستبانة:

1) **المخصص** Provision: التزام مشكوك في توقيته أو مبلغه، وعدم التأكد هذا هو ما يميز المخصص عن غيره من الالتزامات، ويمكن أن ينتج المخصص عن التزامات قانونية أو استنتاجيه.

2) **الأصل المحتمل** Contingent Asset: أصل لم يتحقق في الفترة الحالية لكن من المحتمل الحصول عليه في فترة لاحقة في حالة وقوع حدث معين. ولا يتم الاعتراف بالأصل المحتمل في القوائم المالية .

3) **الالتزام المحتمل** Contingent Liability: التزام محتمل في المستقبل اعتمادا على نتيجة حدث معين (مثل قضية مرفوعة على المنشأة).

4) **ضريبة المبيعات** Sales Tax: ضريبة تستوفى كنسبة مئوية من سعر البيع بالتجزئة للبضائع أو السعر المستوفى من الجمهور مقابل خدمات وهي تكون عادة ضريبة عامة على سلسلة واسعة من السلع والخدمات الضرورية وغير الضرورية.

5) **ضمان الصيانة والإصلاح** Maintenance Warranty : تعهد أو تأكيد مطلق بأن يقوم البائع لسلعة أو خدمة معينة بتقديم خدمة الصيانة أو الإصلاح لها لفترة محددة في العقد.

6) **العقود المستقبلية** Future Contracts: اتفاقيات لشراء أو بيع مقدار معين من السلع أو الأدوات المالية بسعر معين وبتاريخ مستقبلي محدد.

7) **استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك** Depreciation of Depreciable Assets: توزيع التكلفة الخاضعة للاستهلاك لأصل على مدى عمره الإنتاجي بطريقة منتظمة.

8) **ذمم مشكوك فيها** Doubtful debts: حسابات قد لا يتم تحصيلها ويتم عادة تكوين مخصص لمقابلة الحسابات المشكوك فيها.

ثالثا:-_يرجى وضع إشارة (×) أمام كل عبارة تعبر عن رأيك في مدى تطبيق مدققي الحسابات في الأردن بشكل عام للإجراءات المذكورة أثناء التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية. إن المطلوب هو ما يقوم به المدققون في الأردن بشكل عام من خلال معلوماتكم العامة عن ذلك، و ليس ما يقوم به مكتبكم بشكل خاص و ليس كذلك بالضرورة ما ورد في معايير التدقيق الدولية و التشريعات الأردنية.

- فيما يتعلق بالتدقيق على **المخصصات** فإن المدققين في الأردن يقومون بشكل عام بالإجراءات التالية بدرجة:

الرقم	الفقرة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
1	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
2	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	1	2	3	4	5
3	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
4	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	1	2	3	4	5
5	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	1	2	3	4	5
6	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
7	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	1	2	3	4	5
8	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	1	2	3	4	5

- فيما يتعلق بالتدقيق على **الأصول المحتملة** فإن المدققين في الأردن يقومون بشكل عام بالإجراءات التالية بدرجة:

الرقم	الفقرة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
9	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
10	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	1	2	3	4	5
11	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
12	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	1	2	3	4	5
13	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	1	2	3	4	5
14	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
15	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	1	2	3	4	5
16	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	1	2	3	4	5

- فيما يتعلق بالتدقيق على **الالتزامات المحتملة** فإن المدققين في الأردن يقومون بشكل عام بالإجراءات التالية بدرجة:

الرقم	الفقرة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
17	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
18	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	1	2	3	4	5
19	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
20	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	1	2	3	4	5
21	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	1	2	3	4	5
22	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
23	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	1	2	3	4	5
24	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	1	2	3	4	5

- فيما يتعلق بالتدقيق على **ضريبة المبيعات** فإن المدققين في الأردن يقومون بشكل عام بالإجراءات التالية بدرجة:

الرقم	الفقرة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
25	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
26	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	1	2	3	4	5
27	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
28	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	1	2	3	4	5
29	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	1	2	3	4	5
30	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
31	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	1	2	3	4	5
32	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	1	2	3	4	5

- فيما يتعلق بالتدقيق على **ضمان الصيانة والإصلاح** فإن المدققين في الأردن يقومون بشكل عام بالإجراءات التالية بدرجة:

الرقم	الفقرة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
33	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
34	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	1	2	3	4	5
35	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
36	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	1	2	3	4	5
37	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	1	2	3	4	5
38	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
39	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	1	2	3	4	5
40	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	1	2	3	4	5

- فيما يتعلق بالتدقيق على **العقود المستقبلية** فإن المدققين في الأردن يقومون بشكل عام بالإجراءات التالية بدرجة:

الرقم	الفقرة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
41	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
42	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	1	2	3	4	5
43	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
44	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	1	2	3	4	5
45	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	1	2	3	4	5
46	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
47	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	1	2	3	4	5
48	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	1	2	3	4	5

- فيما يتعلق بالتدقيق على **استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك** فإن المدققين في الأردن يقومون بشكل عام بالإجراءات التالية بدرجة:

الرقم	الفقرة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
49	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
50	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	1	2	3	4	5
51	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
52	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	1	2	3	4	5
53	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	1	2	3	4	5
54	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
55	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	1	2	3	4	5
56	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	1	2	3	4	5

- فيما يتعلق بالتدقيق على **الذمم المشكوك فيها** فإن المدققين في الأردن يقومون بشكل عام بالإجراءات التالية بدرجة:

الرقم	الفقرة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
57	فهم متطلبات التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
58	تقييم كيفية اختيار الإدارة للعمليات التي تحتاج إلى اعتراف وإفصاح	1	2	3	4	5
59	تقييم كيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
60	مراجعة تقديرات السنوات السابقة	1	2	3	4	5
61	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	1	2	3	4	5
62	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	1	2	3	4	5
63	متابعة الأحداث اللاحقة و توفيرها لأدلة تدقيق	1	2	3	4	5
64	تقييم واختبار أنظمة الرقابة المعنية	1	2	3	4	5

رابعا:- يرجى وضع إشارة (×) أمام كل عبارة تعبر عن رأيك في مدى كون الأمور التالية مشكلات فعلية واقعية تواجه مدققي الحسابات في الأردن أثناء التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية. إن المطلوب هو ما يواجهه المدققون في الأردن بشكل عام من خلال معلوماتكم العامة عن ذلك، و ليس ما يواجهه مكتبكم بشكل خاص.

- فيما يتعلق **بضريبة المبيعات** إلى أي درجة تعتبر الأمور التالية مشكلات حسب وجهة نظر المدققين في الأردن:

الرقم	الفقرة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
65	**عدم توفر المعلومات من الجهات المسؤولة عن تقدير قيمة المخصص في حالة رفع دعوى قضائية**	1	2	3	4	5
66	**ضغوط إدارة الشركة على جميع الجهات التي من الممكن أن يستفيد منها المدقق في تقدير قيمة المخصص**	1	2	3	4	5
67	**عدم وجود أسس ثابتة يستند إليها القاضي عند البت في القضية وبالتالي يعتمد على الحكم الشخصي**	1	2	3	4	5

- فيما يتعلق **بضمان الصيانة والإصلاح** إلى أي درجة تعتبر الأمور التالية مشكلات حسب وجهة نظر المدققين في الأردن:

الرقم	الفقرة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
68	**عدم توفر المعلومات والخبرة الكافية أمام المدقق لحساب مبلغ الضمان بطريقة موضوعية**	1	2	3	4	5
69	**عدم توفر دراسات فنية لتقدير مخصص الإدعاءات والمخصصات الفنية**	1	2	3	4	5
70	**إخفاء العقود وتقديم عقود مزورة أحيانا لتضليل المدقق**	1	2	3	4	5

- فيما يتعلق **بالعقود المستقبلية** إلى أي درجة تعتبر الأمور التالية مشكلات حسب وجهة نظر المدققين في الأردن:

الرقم	الفقرة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
71	**الاحتيال على المدقق بأن المبلغ يتطلب الإفصاح فقط و ليس تسجيل قيد**	1	2	3	4	5
72	**عدم التعاون مع المدقق من أجل الوصول إلى ما يريد من معلومات بخصوص العقود المستقبلية**	1	2	3	4	5
73	**عدم وضوح تعليمات معايير المحاسبة الدولية حول العقود المستقبلية**	1	2	3	4	5

- فيما يتعلق **باستهلاك الأصول القابلة للاستهلاك** إلى أي درجة تعتبر الأمور التالية مشكلات حسب وجهة نظر المدققين في الأردن:-

الرقم	الفقرة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
74	عدم الثبات في حساب نسب الاستهلاك	1	2	3	4	5
75	اختيار أسلوب الاستهلاك دون أساس علمي	1	2	3	4	5
76	تحديد قيمة الخردة دون أساس علمي	1	2	3	4	5
77	تخفيض نسب الاستهلاك دون أساس علمي	1	2	3	4	5

- فيما يتعلق **بالذمم المشكوك فيها** إلى أي درجة تعتبر الأمور التالية مشكلات حسب وجهة نظر المدققين في الأردن:-

الرقم	الفقرة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
78	عدم استخدام كشف تعمير الذمم	1	2	3	4	5
79	عدم توفر النسب للذمم المتأخرة	1	2	3	4	5
80	عدم توفر المعلومات الكاملة عن الذمم المدينة	1	2	3	4	5
81	عدم تعاون الإدارة مع المدقق فيما يتعلق بمصادقات الذمم المدينة	1	2	3	4	5

ملحق رقم (2)

أسماء محكمي الاستبانة

قام الباحث بتحكيم استبانه الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من ذوي الاختصاص والخبرة الطويلة في مجال البحث العلمي وهم:

الاسم	الرتبة	الجامعة
الدكتور أسامة عمر	أستاذ مشارك/محاسبة	جامعة الشرق الأوسط
الدكتور محمد الشوره	أستاذ مشارك/إدارة أعمال	جامعة الشرق الأوسط
الدكتور يونس الشوبكي	أستاذ مساعد/محاسبة	جامعة الشرق الأوسط

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين